

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf de M'sila  
Faculté des Sciences Économiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département : Sciences de économique



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم : العلوم الاقتصادية

## العنوان

# أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر 2000-2012

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

إشراف الدكتور:

- عماري زهير

إعداد الطالبة:

- عمالي مريم

### لجنة المناقشة

الصفة	أعضاء اللجنة
رئيسا	1 د. لعجال العمري
مشرفا ومقررا	2 د عماري زهير
مناقشا	3 د. سعودي عبد الصمد



## شكر وعرفان

أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا على توفيقه لإتمام هذا العمل.

"ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أقدم بالشكر الجزيل و عظيم الامتنان و التقدير إلى الأستاذ الفاضل "عماري زهير"

الذي فضل بالإشراف على هذه المذكرة، ما قدمه لي من توجيهات، و نصائح قيمة اعترافا وتقديرا لجميل صبره و حسن تواضعه، راجين من أطولى أن يزيده بهما رفعة.

كما أقدم بالشكر الجزيل و التقدير إلى كل أساتذة اللبث و أخص بالذكر أساتذة قسم علوم اقتصاديّة

كما أقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرف جزء من وقتهم لأجل قراءتها.

إلى طلبة ماستر اقتصاديات البنوك و التمويل دفعة 2015.

إلى كل من علمني حرفا.

## الإهداء

أولاً لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك،  
الحمد لك ربي

وملئها حمدنا فلن نسنو في حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
بسم الله الرحمن الرحيم

« وفضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدين إحسانا »

إلى من حملتني نسعا وأرضعتني حولين، إلى من زرع عثها في قلبي وسقيتها في فؤادي  
وأصبحت أسيرتها، إلى من تنفست أنفاسها وأنا في أحشائها  
إلى من لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها.

إلى من الغلب بهواها والعمر فداها والعين ثراها لرؤبها، إلى منبع العطاء  
وبهجة الروح

من وضعت جنه الرحمان تحت أقدامها. أمي الغالبة أطل الله في عمرها.  
إلى مدعي الذي احتميت وفي الحياة به افتديت الى الذي زرع في نفسي العزة والكرامة،  
إلى الذي كان وما زال مصدر فخري أبي رحمه الله

إلى أخي الوحيد سليمان وزوجته اسمهان إلى من منحوني لقب العمه محمد، معتر بالله.  
إلى أخواتي فوزية، شهروزاد ودنيا زاد، أسماء.

إلى من منحوني لقب الخالة فصي، عدي، فراس، شهد، رهن، أحمد  
إلى أزواج أخواتي خالد، العمري، مصطفى.

إلى بنات عمي حنان، أمينة إلى زميلاتي نورة، فرح، مريم  
إلى أعمام عملي راجبتا من الله العزيز القدير أن يوفقنا لما فيه الخير  
وبسدد خطابا إلى نخاع الدنيا والآخرة

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	التشكر
	الإهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول والأشكال
أو	مقدمة عامة
<b>الفصل الأول: سعر الصرف (أنظمته، سياساته، وأهدافه)</b>	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
03	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه
03	أولاً: مفهوم سعر الصرف
04	ثانياً: وظائف سعر الصرف
05	المطلب الثاني: أسواق سعر الصرف
06	أولاً: سوق الصرف الحاضرة
06	ثانياً: سوق الصرف الآجلة
08	المطلب الثالث: أنواع أسعار الصرف
08	أولاً: سعر الصرف الإسمي
08	ثانياً: سعر الصرف الحقيقي
09	ثالثاً: سعر الصرف التوازني
10	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف
10	أولاً: العوامل الفنية
12	ثانياً: العوامل الأساسية

15	المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف
15	المطلب الأول: أنظمة الصرف
15	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
16	ثانياً: نظام سعر الصرف المرن
17	ثالثاً: الرقابة على الصرف
19	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
19	أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية
20	ثانياً: نظرية تعادل أسعار الفائدة
21	المطلب الثالث: نظريات أخرى
21	أولاً: نظرية الأرصدة
22	ثانياً: نظرية الكمية
22	ثالثاً: نظرية الإنتاجية
23	المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية
23	المطلب الأول: أدوات سياسة سعر الصرف
23	أولاً: تعديل سعر الصرف العملة
24	ثانياً: استخدام احتياطات الصرف
25	ثالثاً: استخدام سعر الفائدة
25	رابعاً: الرقابة على الصرف
26	المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية
26	أولاً: سعر الصرف والسياسة النقدية
28	ثانياً: سعر الصرف والسياسة المالية
29	المطلب الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف
29	أولاً: دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

31	ثانيا: دور سياسة سعر الصرف في تخصيص الموارد
32	ثالثا: دور سياسة سعر الصرف في تحقيق إعادة توزيع الدخل
33	خلاصة
<b>الفصل الثاني : ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكييفه</b>	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
36	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
39	المطلب الثاني: مكونات "هيكل" ميزان المدفوعات
39	أولاً: هيكل ميزان المدفوعات
41	ثانياً: مكونات ميزان المدفوعات
44	المطلب الثالث: القيد في ميزان المدفوعات
48	المبحث الثاني: أهمية ميزان المدفوعات و العوامل المؤثرة فيه
48	المطلب الأول: أهمية ميزان المدفوعات
49	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
51	المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
51	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
52	المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
54	المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
57	المبحث الرابع: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
57	المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق
62	المطلب الثاني : تدخل الدولة وعلاج الاختلال في الميزان المدفوعات
67	خلاصة

الفصل الثالث: أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر  
2012-2000

69	تمهيد
70	المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري
70	المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري
70	أولاً: نظام سعر الصرف الثابت
74	ثانياً: التسيير الآلي لسعر صرف الدينار
76	المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
80	المبحث الثاني: أثر سعر الصرف الدينار على هيكل ميزان المدفوعات
80	المطلب الأول: تحليل وضعية ميزان الجاري وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف
81	أولاً: تحليل وضعية الميزان الجاري
88	ثانياً: أثر سعر الصرف الدينار على الميزان الجاري
91	المطلب الثاني: تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف
92	أولاً: تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية
93	ثانياً: أثر سعر الصرف الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية
94	المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان الكلي وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف
94	أولاً: تحليل وضعية ميزان المدفوعات
96	ثانياً: أثر سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات
102	خلاصة
104	الخاتمة العامة
110	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة



قائمة الجداول والأشكال

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
40	هيكل ميزان المدفوعات	(1-2)
81	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة (2000-2012)	(1-3)
83	تطور الواردات السلعية خلال الفترة (2000_2012)	(2-3)
84	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000_2012)	(3-3)
85	تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة (2000-2012)	(4-3)
86	تطور رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (2000- 2012)	(5-3)
87	تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (2000-2012)	(6-3)
88	أثر سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري(2000-2012)	(7-3)
89	أثر سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان العمليات غير المنظورة(2000-2012)	(8-3)
90	أثر سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان التحويلات(2000-2012)	(9-3)
92	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2000_2012)	(10-3)
93	أثر سعر الصرف الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية(2000-2012)	(11-3)
95	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 -2012)	(12-3)

96	أثر سعر الصرف الدينار عل ميزان المدفوعات(2000- (2012	(13-3)
97	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- (2012	(14-3)
98	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000- (2012	(15-3)
100	تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2012-2000)	(16-3)

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	منحنى سوق الصرف الأجنبي	(1-1)
25	استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة	(2-1)
30	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف	(3-1)
82	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة ( 2012 - 2000 )	(1-3)
98	الميزان التجاري 2012-2000	(2-3)
99	رصيد ميزان المدفوعات 2012-2000	(3-3)
100	تطور رصيد ميزان المدفوعات 2012-2000	(4-3)
100	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري ( 2012 - 2000 )	(5-3)

مقدمة عامة

إن بلدان العالم اليوم تشهد ارتباطاً لم تشهده من قبل، ذلك أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي يفرض مبادلات خارجية (اقتصادية، سياسية، ثقافية) أفرزت تكوينها شبكة من العلاقات الاقتصادية الدولية فيما بينها تجاوزت نشاطاتها وعلاقاتها المألوفة في نطاقها الداخلي.

وهذه العلاقات الاقتصادية الدولية نجدها تبلورت نتائج حركية الأشخاص وهو ما يطلق عليه لفظ الهجرة الدولية، إضافة إلى ذلك انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات وتطور المواصلات بمختلف أنواعها مما نتج عن هذه الكثافة عدم تكافؤ بلدان العالم من حيث تباين وفرة الإمكانيات الإنتاجية والاقتصادية والبنية البشرية.

ويتربت عن مبادلات هذه الدول جراء تكاثف علاقاتها الاقتصادية تحصيل كل دولة لمقبوضات والقيام بمدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية، ويتعين أداء واجباتها والتزاماتها في تاريخ معين إزاء الدول التي تتعامل معها وأيضاً معرفة كيفية استيفاء حقوقها، ومن هنا عليها أن تعد بياناً كافياً يسمى "ميزان المدفوعات".

إن ميزان المدفوعات يعطي صورة واضحة للسلطات ليس نقاط الضعف فحسب، بل على مدى تأثير معاملاتها الخارجية محلياً على الدخل الوطني بمعامل النسبة ومستوى التشغيل، ضف إلى ذلك فإن أرقامه ومعطياته تستخدمها المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي تعمل على كيفية تحقيق أو تخليص الدول - التي تطلبها مالياً - من الاختلالات المزمنة في موازين مدفوعاتها.

ولعل الحديث عن ميزان المدفوعات يجرنا تبعاً لذلك إلى التساؤل عن الوحدة التي يتم من خلالها إجراء هذه المعاملات وهو ما يقودنا على هذا

المستوى إلى الحديث عن الفكرة التي تتبلور في كيفية تسوية مختلف العلاقات بين الدول، ومنه يتبادر إلى ذهن كل واحد منا ما يعرف "بسر الصرف".

حيث إن سعر الصرف ما هو إلا تلك الصورة التي تنعكس على الاقتصاد العام للدولة، وهو عبارة عن عدد من الوحدات التي يستوجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس، وقد شككت نظرية سعر الصرف حجر الزاوية في مختلف معاملات الدولية، ومنه فقد شغلت حيزا لا يستهان به في تاريخ الفكر الاقتصادي عبر تطوره، وحظيت باهتمام كبير من طرف الدارسين الاقتصاديين نظرا للأهمية القصوى التي تلعبها في إطار العلاقات الدولية الاقتصادية، وللآثار الكبيرة التي تحدثها جملة متغيرات النشاط الاقتصادي.

يعتبر سعر الصرف أداة رئيسية ذات تأثير مباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد، وبشكل مباشر دون التأثير على ميزان المدفوعات، وهذا الأخير الذي بدوره يؤثر على حجم الاحتياطي الدولي للصرف.

من هذا المنطلق الإشكالية التي تطرح نفسها:

• ما مدى تأثير تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات -الجزائر

2012-2000 ؟

وللإلمام بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة فعالة في تسوية العجز في

ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة؟

- ما هي أسباب فشل سياسة تخفيض العملة في استعادة التوازن الخارجي؟

- ما مدى نجاح أو فشل الانزلاقات والتخفيضات التي مست العملة الوطنية في اعادة التوازن لميزان المدفوعات الجزائري 2000-2012؟

#### فرضيات البحث:

للإجابة على هذه الإشكالية يقوم البحث على الفرضيات التالية:

- سعر الصرف أداة فعالة في اعادة التوازن وذلك عن طريق تخفيض العملة المحلية .
- يتوقف نجاح سعر الصرف كوسيلة لجلب التوازن لميزان المدفوعات على طبيعة بنية اقتصاد البلد المعني ومدى مرونة قطاعه الانتاجي.
- يرجع فشل التخفيضات والانزلاقات التي مست الدينار الجزائري في استعادة التوازن الخارجي الى طبيعة الاقتصاد الجزائري .

#### أهمية البحث:

تتجلى أهمية الموضوع فيما يلي:

- تمكن سياسة سعر الصرف من المحافظة على قيمة العملة الوطنية، حيث تؤدي سياسة الصرف إلى المحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، ولهذا العامل أهمية بالغة على المستوى المحلي أو الخارجي.
- سعر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات كما أن الجزائر لجأت إلى سعر الصرف للوصول إلى التوازن الخارجي.

- تظهر أهمية أسعار الصرف في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تمر بها الجزائر.

### أهداف البحث:

نهدف في هذه الدراسة إلى إبراز الجوانب المهمة لهذا الموضوع من خلال:

1. التطرق إلى موضوع سعر الصرف وإدراك العلاقة الموجودة بينه وبين ميزان المدفوعات والتي من خلالها يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تأثير على ميزان المدفوعات.

2. محاولة معرفة مدى نجاح سعر الصرف كوسيلة لتصحيح عجز ميزان المدفوعات.

### أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات يعود لعدة أسباب منها:

- احساسنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها العالم ، وزيادة الاهتمام بسعر الصرف واستعمال سياسات الصرف لتتسيط الصادرات والتقليل من الواردات و التأثير على ميزان المدفوعات .

### حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: سنتناول الدراسة في اطار زمني محدود ما بين الفترة 2000-2012.

- الحدود المكانية: هي دولة الجزائر.

منهج الدراسة:

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي المعتمد في الفصلين الأول والثاني الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في الدراسة النظرية لسعر الصرف وميزان المدفوعات وأوضاعه، إضافة إلى دراسة سعر الصرف كآلية لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

المنهج المتبع للجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل الأوضاع الاقتصادية و المالية من خلال استعمال المؤشرات الكمية بالإضافة إلى تحليل تقلبات في سعر الصرف.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات السابقة التي تناولها هذا الموضوع أو بعض أجزائه:

-عطاء الله بن طيرش: أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، (2010-2011)، هدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، من خلال القيام بدراسة العلاقة بين تخفيض سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

-عبد الجليل هجيرة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان (2011\_2012)، تهدف الى دراسة اثر تغييرات سعر الصرف على الميزان التجاري، ثم الاخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تمكن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الامريكي أما الواردات فمجمها بعملة الاورو. باستعمال طريقة التكامل المتزامن ثم التأكد من

وجود العلاقة السببية بين سعر صرف الاورو ورسيد الميزان التجاري من جهة  
وبين سعر صرف الدولار ورسيد الميزان التجاري من جهة أخرى .

### هيكل الدراسة:

لانجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة للموضوع  
وتنتهي بخاتمة عامة التي تحتوي ملخص عام عن الموضوع، وتعرضنا في  
الفصل الأول إلى تعريف عام لكل من سعر الصرف ومحدداته.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ميزان المدفوعات.

أما الجانب التطبيقي فنحاول التطرق إليه من خلال الفصل الثالث و الأخير  
الذي يتناول دراسة حالة الجزائر من خلال إيضاح و تتبع أثر تعديل سعر  
الصرف على ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2012.

في الأخير نجد خاتمة التي تتضمن ملخص عام للموضوع ثم استعراض لأهم النتائج  
المتوصل إليها في الدراسة أهم التوصيات الخاصة بالموضوع.



**الفصل الأول:**  
**سعر الصرف (أنظمتة، سياساتة و أهدافه)**

تمهيد:

التبادل الدولي كالتبادل الداخلي لا يتم إلا بالنقود، حيث تستخدم كل دولة عملتها الوطنية في إجراء المبادلات التي تتم داخل حدودها، وكل تبادل دولي يثير مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة، أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها، ونظرا لأن العملة الوطنية لكل دولة ليس بالضرورة أن تقبل أساسا في المبادلات الدولية، لذلك قامت الحاجة إلى سوق الصرف الأجنبي حيث تباع وتشتري العملات الأجنبية .

وقد يقود التباين في استخدام العملات الأجنبية إلى بروز مشاكل نقدية تتعلق بالقيم المعادلة والتسوية، من هنا تأتي أهمية دراسة كل ما يتعلق بسعر الصرف وتأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني والمعاملات الاقتصادية وكذا ميزان المدفوعات .

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية المحلية وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات .

وعلى هذا الأساس كان تقييم هذا الفصل على الشكل التالي :

- المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.
- المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف.
- المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسية اقتصادية.

## المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

إن لكل دولة علاقات اقتصادية ومالية مع باقي، لذا فمن الضروري أن يكون له سعر يعبر على تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى.

وكل عملية تجارية أو مالية يتم بين رعايا الدولة وبين العالم الخارجي تأثر في ميزان المدفوعات وعلى الدخل والأسعار المحلية إذ أن الجانبين يطلب العملات الأجنبية، في حين الجانب الآخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف، لذا سنتناول ذلك فيما يلي:

## المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف ووظائفه

سنتناول بالدراسة سعر الصرف من خلال التطرق إلى تعريفه وتبيان أهم وظائفه.

### أولاً: مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين<sup>1</sup>.

وهو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى<sup>2</sup>.

كما يعرف سعر الصرف وبصفة موجزة على أنه: تبادل العملات ببعضها البعض<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص 44.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص 96.

<sup>3</sup> خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2000، ص 363.

يعبر سعر الصرف عن الوحدات النقدية الذي تبديل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، وبهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والعمالة وهو بإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية.<sup>1</sup>

يمكن القول بصفة عامة بأن سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، فإذا كان التبادل (90 دينار) مقابل (1 دولار)، كان سعر صرف الدولار (90 دينار).

### ثانيا: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف<sup>2</sup> عدة نوجزها فيما يلي:

**1- وظيفة قياسية:** حيث يعتقد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

**2- وظيفة تطويرية:** أي استخدام سعر الصرف في تطوير صادرات معينة لكل مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعليل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص103.

<sup>2</sup> عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، ط1، دار المجدلاوي، الأردن، 2007، ص 149 - 150.

السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

3- وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسواق الصرف

أسواق الصرف عبارة عن أسواق يتم فيها تبادل العملات، وعلى غرار أسواق السلع والخدمات فإن أسواق الصرف لها هيئة شكلية وهي في حالة اشتغال دائم.

ويعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه: "التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة، بغض النظر عن الزمان والمكان، وحسب المعلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروق الأسعار ولتحقيق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى".

وتعتمد التعاملات الدولية على سوق الصرف الأجنبي والذي يتكون من أربعة مشاركين رئيسيين<sup>2</sup> هم:

1- البنوك التجارية.

2- الشركات.

3- المؤسسات المالية غير المصرفية.

4- البنوك المركزية.

<sup>1</sup> كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 244 - 245.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 108.

وتتنقسم أسواق الصرف إلى سوق الصرف الآني وسوق الصرف الآجلة كما يلي:  
**أولاً: سوق الصرف الآني:**

الغرض الأساسي من إنشاء هذا السوق هو تبادل العملات بصفة فورية وفعلية، إذ يتم فيه تنفيذ العقد خلال 48 ساعة بعد التفاوض، باستثناء الدولار الكندي والدولار الأمريكي الذي يلتزم فيه طرفي العقد بتنفيذه في 24 ساعة فقط بعد التفاوض، وكما هو معلوم فإن سعر الصرف يتغير باستمرار خلال اليوم تبعاً لعرض العملات والطلب عليها، ويقوم وكلاء الصرف بإبلاغ زبائنهم بهذه الأسعار، ويسهرون على تنفيذ عمليات الصرف.

تجدر الإشارة إلى عملية تحديد سعر الشراء وسعر البيع، فسعر الشراء هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يدفعها البنك لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بينما سعر البيع يمثل عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلبها البنك لبيع وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويشترط أن يكون سعر البيع دوماً أكبر من سعر الشراء إلا في حالات استثنائية، والفارق بينهما يمثل هامش ربح البنك.

ينشط هذا السوق 24 ساعة على 24 ساعة ما عدا أيام العطل ويتمتع بشفافية تامة في عرض المعلومات، بحيث توجد حالياً وكالات أخبار متخصصة مثل: Reuters, Agence France Press... الخ.<sup>1</sup>

### ثانياً: سوق الصرف الآجلة

تسمح هذه السوق بتحديد فوري لسعر التبادل المستقبلي للعلاقات التجارية، حيث تتم هذه العملية عن طريق الاتفاق على تبادل عملة بأخرى على أن تجري العملية في مدة زمنية معينة تفوق اليومين، وتطلب العملات الأجنبية لتسوية عمليات المبادلة المختلفة، فإذا كان مستورد جزائري لمنتجات أوروبية يرغب في الحصول على اليورو ليدفع به

<sup>1</sup> SAMIA OULOUNI · Gestion Financière internationale, OPUF, Grenoble, 2005, p51.

ما يستورده وكان يخشى أن يرتفع سعر الصرف اليورو مقابل الدينار الجزائري إلى وقت تصديره للسلع فإنه يستطيع أن يعقد عقد لأجل الحصول على اليورو، وبذلك يضمن لنفسه منذ تلك اللحظة أن يحصل على القيمة المطلوبة بسعر الصرف الحالي، ونفس الشيء للمصدر، ويلاحظ هنا أن عمليات الصرف الأجل تصبح في النهاية نوعا من المضاربة على سعر الصرف، تتوقع ارتفاع الصرف أو توقع انهياره، يؤدي في الواقع إلى تسريع في تصور ارتفاع أو تدهور سعر الصرف، فيحدث الارتفاع أو التدهور قبل الزمن المتوقع، وذلك نتيجة الاندفاع في الشراء أو البيع، كما يؤدي إلى المعاملات في الأثر المتوقع، من الارتفاع أو التدهور على صورة أكبر مما كان متوقعا، فإذا حدث الارتفاع يكون أكبر وإذا وقع التدهور يكون أخطر.

يشارك في سوق الصرف الأجلة كل من البنوك والسماصرة، ويعكس العمليات المقامة في هذا السوق من حاجة منذ أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات التجارية المتمثلة في شراء الصرف من طرف المستوردين، وبيع الصرف من طرف المصدرين، وكذلك من أخطار التحويل المرتبطة بالعمليات المالية المتمثلة في الاقتراض والاقتراض والاستثمار في الخارج وشراء السندات الأجنبية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أوباية صالح، أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، فرع التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، 2010 - 2011، ص 12 - 13.

### المطلب الثالث: أنواع أسعار الصرف

في الواقع العلمي لا يمكن أن تحدد العلاقات بين عملة دولية معينة و عملات دول أخرى من خلال التغيرات اليومية المعلن عنها في فترة محددة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف أنواعا عدة لكل منها استعماله<sup>1</sup>، ولعل أهم أنواعه هي:

#### أولاً: سعر الصرف الإسمي<sup>2</sup>

يعرف سعر الصرف الإسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب، والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

#### ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين

<sup>1</sup> عمارة خديجة، تأثير تقلبات سعر الصرف على تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين (2000 – 2010)، مذكرة ماستر (أكاديمي)، فرع إدارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012-2013، ص08.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، العدد 23، الكويت، 2003، ص04.

الاقتصاديين في اتخاذ القرار<sup>1</sup>، فلو أخذنا بلدين كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف الحقيقي  $er$  وفق المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$er = ep/p^*$$

حيث:  $p$ : متوسط سعر السلع في أمريكا.

$p^*$ : متوسط سعر السلع في منطقة اليورو.

$e$ : سعر الصرف الإسمي بين الدولار واليورو.

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

### ثالثا: سعر الصرف التوازني

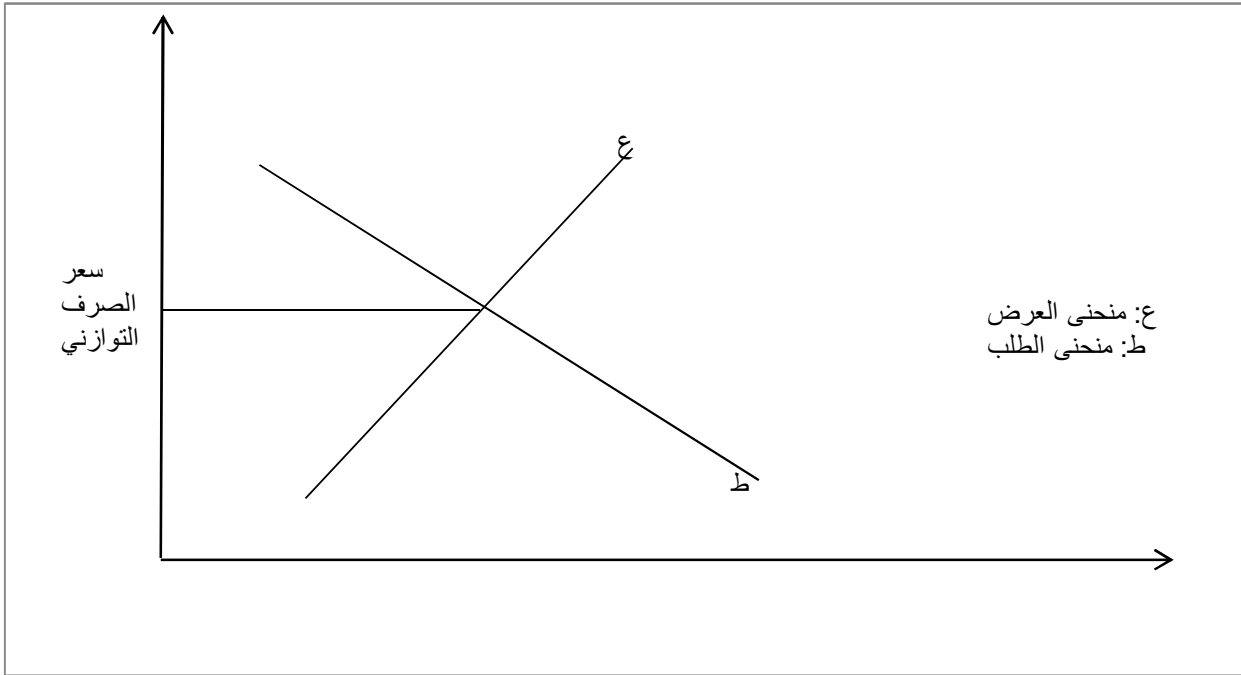
يتحدد سعر الصرف بتلاقي منحنى الطلب مع منحنى العرض، فعند نقطة التقاطع بين المنحنيين سنجد سعر الصرف التوازني، وعليه نستخلص أن سعر الصرف التوازني أو ما يصطلح تسميته أيضا سعر الصرف التعادلي هو الذي يحدث توازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة لعملة معينة في السوق<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 104.

<sup>2</sup> بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص 05.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 46.

الشكل رقم (1-1): منحنى سوق الصرف الأجنبي



المصدر: سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التطوير والتنظيم، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص28.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

تؤثر عدة عوامل في العرض والطلب على سعر الصرف ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

أولاً: العوامل الفنية<sup>1</sup>

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر الصرف:

1- ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار الصرف،

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص47 - 48.

وتجاوب سوق الصرف لمعلومة معينة يختلف عن تجاوبه لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة.

2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: إن أسعار الصرف العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة من عملية معينة كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملية معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الارتفاع حتى ولو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

3- الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب، وبالتالي فإن الكميات سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

4- مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات: كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملية معينة أكبر فإن قيمتها تميل إلى الارتفاع حتى ولو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة، ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

5- التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات: إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح الرأسمالية لهذه الأسهم، وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم ويؤدي إلى ارتفاع العمالة.

### ثانياً: العوامل الأساسية

يمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين<sup>1</sup>، تشمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية، وسياسات الدولة الاقتصادية وتتمثل في كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف، وسنتطرق لسياسة سعر الصرف في المبحث الثالث من هذا الفصل، وتتمثل العوامل المؤثرة في عرض وطلب العملات الأجنبية في:

**1- الاستيراد والتصدير:** إن القيام بالاستيراد هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية، وبالتالي ستزيد قيمة العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس عند قيام التاجر الأجنبي باستيراد سلعة معينة محلية فإنه يطلب العملة المحلية ويعرض عملته الأجنبية، وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف يرتفع.

**2- تصدير واستيراد الخدمات:** ما ينطبق على استيراد السلع وتصديرها ينطبق على استيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثيرها على أسعار الصرف، ومن أمثلة على استيراد الخدمات قيام المواطنين المحليين بالعلاج في الخارج والإقامة في الفنادق الأجنبية، ويستلزم السفر والإقامة في دولة أجنبية الحصول على العملات الأجنبية للإنفاق على المستلزمات، فالسائح إلى الخارج يقوم بعرض عملته ويطلب العملة الأجنبية، وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف تنخفض، والعكس صحيح.<sup>2</sup>

**3- أرباح الاستثمارات:** عند ما يحصل المستثمرون المحليون على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملية محلية وبالتالي ستزيد قيمة العملة المحلية في الأسواق

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع نفسه، ص48.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 376.

العالمية، ويؤدي قيام الاستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة الطلب على عملة البلد من أجل الإنفاق الاستثماري بها، كذلك يؤدي بيع هذه الاستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وتتحول الأموال من دولة لأخرى وذلك لدفع قيمة الديون وأرباح السندات حسب الانفاق بين الدائن في الدولة والمدين في دولة أخرى.

**4- الحوالات دون مقابل:** عندما يقوم المواطنون المحليون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن قيمة العملة المحلية سوف ترتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

**5- المساعدات الخارجية:** كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية، وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في البنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من السوق الدولية المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها، وإذا كانت هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتنخفض قيمتها، وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية.

**6- التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية:** قد يكون الاستثمار مباشرا كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات، فانتقال رؤوس الأموال المحلية إلى الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض العملة المحلية

وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية وترتفع قيمة العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

7- القروض الدولية: وهي القروض المقدمة من دولة لأخرى، أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي وغيرها، حيث عند حصول دولة ما على قرض بقيمة معينة من دولة أجنبية فإن عرض العملة الأجنبية سوف يزيد وفي نفس الوقت يزيد الطلب على العملة المحلية، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، لكن في مرحلة لاحقة ستدفع هذه الدول أصل الدين مع الفوائد مما يعكس القضية.

8- تحويل الأموال بقصد المضاربة: وهي انتقال الأموال من بلد لآخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية، حيث أن البلد المتلقي للأموال سوف يزداد لديه عرض العملة الأجنبية ويزداد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية وفي نفس الوقت تنخفض قيمة العملة الأجنبية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص 49 - 50.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 377.

## المبحث الثاني: أنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف

### المطلب الأول: أنظمة الصرف

تتفاوت النظم المختلفة لأسعار الصرف بين التثبيت المطلق لسعر العملة اتجاه العملات الأخرى، وبين التعويم المطلق لسعر العملة وفقا لظروف السوق وقوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وتتوحد أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية<sup>1</sup>.

### أولاً: نظام سعر الصرف الثابت<sup>2</sup>

ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الحالي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي، وتعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني أن يتحقق سعر ثابت للعمولات المختلفة بعضها ببعض.

ومع ذلك فإن ثبات سعر الصرف وعدم تغيره لا يتحقق إلا إذا توافر شرطين:

أولهما: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة،

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة الماستر (أكاديمي)، فرع إدارة الأعمال

التجارية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 07.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 48 - 49.

وثانيهما أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة، ولما كان هذان الشرطان لا يتحققان عملاً فإنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جداً، هي دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها وذلك وفقاً لقوى العرض والطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية، أو ما يطلق عليه الكتاب "قواعد لعبة الذهب".

وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل نظام ثابت ووفقاً لقواعد لعبة الذهب تكون الدولة ملزمة بأن تغلب الاستقرار والتوازن الخارجي على الاستقرار والتوازن الداخلي، ما دام يرضى بتقلب الائتمان والدخول تبعاً لخروج أو دخول الذهب، ذلك أن هذا النظام يخضع إلى حد بعيد اتجاه النشاط الاقتصادي الداخلي توسعاً أو انكماشاً لحالة ميزان مدفوعات.

### ثانياً: نظام سعر الصرف المرن

في ظل هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة بحرية عن طريق طلب وعرض العملة في سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup> وينقسم هذا النظام إلى:

**1- التعويم المدار:** يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطيات من الصرف الأجنبي، ومثال على دولة تتبع هذا النظام، هي الجزائر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> MICHEL BIALES ET D'AUTRES , l'essentiel sur l'économie , copyright édition foucher ,paris , 4ème édition, 2006, p 240.

<sup>2</sup> عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، فرع التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، 2010 - 2011، ص 50.

2- **التعويم الحر:** يترك لسعر الصرف حرية التغير بشكل مستمر عبر الزمن بما يتفق مع قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات في هذه الحالة على التأثير على سرعة التغير في سعر الصرف فقط، وليس الحد من ذلك التغير<sup>1</sup>.

### ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف

تم توجه معظم دول العالم إلى الأخذ بنظام الرقابة على الصرف بدلاً من سعر الصرف الذي يتم تحديده وفقاً لآلية السوق في ظل استخدام النقود الورقية بعد التخلي عن قاعدة الذهب، وما رافق هذا الاستخدام من تقلبات واضحة في أسعار الصرف، وتم اختيار هذا التوجه للحد من هذه التقلبات من ناحية، وتحقيق أهداف متعددة تسعى الدول لتحقيقها، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف يعني إشراف الدول وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي، وقد مثل السبب الأساسي للأخذ بنظام الرقابة على الصرف ما ولدته الأزمة الاقتصادية في الثلاثينيات من أثار أدت إلى عجز موازين مدفوعات الدول حيث لم تتجح الوسائل الأخرى في علاج هذا العجز، وبالتالي اللجوء إلى نظام الرقابة على الصرف في محاولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وجوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة<sup>2</sup>، فإن هذا النظام يعتمد في الواقع على التمييز الاقتصادي وسواء كان التمييز بين الدول أو بين السلع، أيضاً من صور الرقابة على الصرف، استخدام سعر صرف متعدد ويمكن أن يكون التعدد بالنسبة للسلع أو بالنسبة للدول، ولهذا التعدد في سعر الصرف مظهران أساسيان، فقد يكون في بيع النقد الأجنبي، وقد يكون في شرائه أو بطبيعة الحال في البيع والشراء معاً<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، 1996، ص220.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف الله، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007، ص445.

<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص440.

وتهدف نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق بعض الأهداف مثل حماية الصناعات الناشئة أو تحسين ميزان المدفوعات أو زيادة الدخل وتحسين معدلات التبادل الدولي أو محاربة ظاهرة هروب رؤوس الأموال<sup>1</sup>.

وقد أدى نقص الأرصدة الذهبية لدى معظم الدول إلى التخلي عن قاعدة الذهب، كما أن تقلبات أسعار الصرف الحرة تؤدي إلى آثار سلبية على الدول مما أدى إلى الاتجاه نحو الأخذ بنظام الرقابة على الصرف عن طريق التدخل الإداري المباشر، بالشكل الذي يتم من خلاله إحداث توازن بين الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه، وبما يقود إلى تثبيت سعر الصرف عند المستوى المرغوب، أي الموازنة بين إيرادات الدولة من الخارج ومدفوعاتها الخارجية، وما ينجم عن ذلك من تثبيت سعر صرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية عند المستوى الذي يتقرر له، ولذلك يطلق عليه نظام الصرف المدار أو الرقابة على الصرف، وتوجد العديد من الوسائل التي يتم استخدامها في الرقابة على الصرف الأجنبي لتحقيق أغراض متعددة، تتمثل بعض هذه الوسائل فيما يلي:<sup>2</sup>

- تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين.
- تجميد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة.
- إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية.
- اللجوء إلى عقد اتفاقيات دفع من أجل ترتيب كيفية تسوية المدفوعات التي تتحقق للدولة.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 53.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف الله، مرجع سابق، ص 446 - 447.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

تحاول كثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، وأهم هذه النظريات:

#### أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى "غوستاف كاسل" في أوائل العشرينات من القرن العشرين، وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر الصرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج<sup>1</sup>.

نستنتج من هذه النظرية أن التغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية في بلدان أطراف التبادل الدولي، فسعر الصرف التوازني بين عمليتين هو السعر الذي يساوي بين القوة الشرائية لهما ويحدث التوازن بين عمليتين عند قيام التجارة الخارجية بين البلدين.

تسمح هذه النظرية بتحديد السعر التوازني للعملة، غير أن هناك من وجه لها انتقادات وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلي:

1- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغيير القدرة الشرائية تعبيراً دقيقاً، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على الكثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا تكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تلمسان، الجزائر، 2011 - 2012، ص52.

- 2- من المستحيل عمليا معرفة الوقت الذي كان فيه سعر الصرف متوازنا، وهذا يعني استحالة النظر إلى فترة معينة على أنها فترة أساس من الممكن أن نحسب التغيرات التي تحدث في سعر الصرف في الفترات اللاحقة على أساسها.
- 3- لا تخضع تقلبات سعر الصرف لتقلبات الميزان التجاري فقط كما تفترض النظرية إذا أن النقود الأجنبية تطلب وتعرض أيضا بسبب الاستثمارات الدولية طويلة الأجل، أو بسبب حركات رؤوس الأموال الدولية قصيرة الأجل.
- 4- لا يتحدد سعر الصرف على أساس مستويات الأسعار فقط كما تدعي النظرية، ولكن هناك عوامل أخرى غير الأسعار تؤثر في التجارة الدولية، وبالتالي في سعر الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين أو جودة السلعة<sup>1</sup>.

#### ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم  $M$  في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على  $M(1+id)$  حيث "id" معدل الفائدة يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات

<sup>1</sup> عمارة خديجة، مرجع سابق، ص 14-15.

صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $iE$  وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ بالعملة المحلية، ويمكننا أن نعبر عن ذلك رياضيا:<sup>1</sup>

$$M(1+iD) = M / CC(1+iE) CT$$

حيث:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا).

CT: سعر الصرف الأجل.

iE: معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

iD: معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.<sup>2</sup>

المطلب الثالث: نظريات أخرى

أولا: نظرية الأرصد

ترى هذه النظرية أن سعر الصرف العملة يتحدد على أساس رصيد الدولة في ميزان مدفوعاتها، فإذا كان رصيده موجبا يعني زيادة الطلب على العملة المحلية، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها، وإذا كان سلبيا فهذا يدل على زيادة عرض العملة الأجنبية، أي انخفاض سعر صرفها.

يرى بعض الاقتصاديون أن هذه النظرية ثبت صحتها خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا حيث لم يحدث انخفاض على قيمة المارك الألماني في الأسواق النقدية رغم

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 120 - 121.

<sup>2</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 19.

زيادة المعروض النقدي منها وسرعة تداول النقود وارتفاع الأسعار لأن جانبي ميزان المدفوعات الأساسي كانا متعادلين فلم تزداد الواردات الألمانية عند الصادرات وبالتالي لم تنخفض قيمة المارك<sup>1</sup>.

### ثانيا: النظرية الكمية

إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات لأن سعر السلع الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي إلى الخروج الذهب، في حالة سريان نظام الذهب، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.

### ثالثا: نظرية الإنتاجية

تتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة الدولة ما تحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، وارتفاع مستويات المعيشة، وزيادة إنتاجية الفرد في كل من الصناعة والزراعة والتجارة، واتجاه مستويات الأسعار كل هذه تعتبر بمثابة قرائن على درجة القوى الإنتاجية.

<sup>1</sup> حراد مريم، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية - حالة الجزائر (1790 - 2007)، مذكرة ماجستير، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011 - 2012، ص32.

وعليه فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني تزداد حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية يرتفع، وبالتالي يتحسن سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية وارتفاع التكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض القوة التنافسية للدولة، ومنه انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى قيمة العملة<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: سعر الصرف كسياسة اقتصادية

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم نقدها وتحقيق الاستقرار في اقتصادها، وكانت من أهم تلك السياسات سياسة سعر الصرف التي تظهر استقلاليتها من يوم إلى آخر عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

### المطلب الأول: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف<sup>2</sup>، وأهم هذه الأدوات هي:

#### أولاً: تعديل سعر صرف العملة

تقوم بعض الدول بتعديل سعر صرف عملتها مقارنة بعملات الدول الأخرى، ولذلك لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات<sup>3</sup>، تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان

<sup>1</sup> فليح حسن خلف الله، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص87-88.

<sup>2</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص21.

<sup>3</sup> مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص350.

المدفوعات إلى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة، أما في حالة نظام أسعار الصرف المعومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

### ثانياً: استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام الأسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات الدولية غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية<sup>1</sup>.

ويقصد بالاحتياطات الدولية تلك الأصول الخارجية في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو ضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق الصرف للتأثير في سعر صرف العملة<sup>2</sup>.

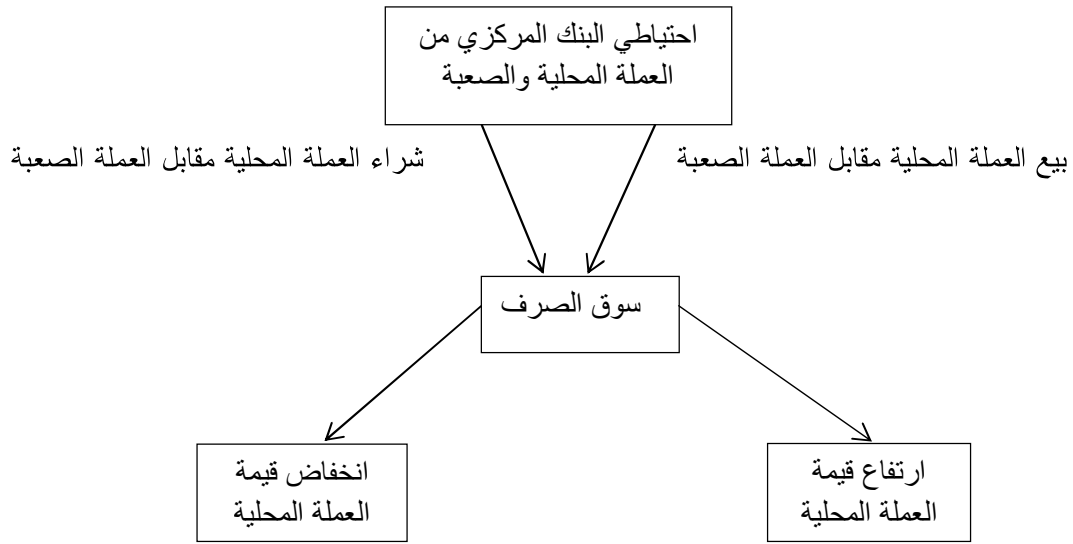
وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة<sup>3</sup>، والشكل التالي يوضح كيفية استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة:

<sup>1</sup> عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 67.

<sup>2</sup> زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف والتمويل في الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 09.

<sup>3</sup> عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص 67.

الشكل رقم(1-2): استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة



المصدر: كمال عقريب، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة البليدة ، 2005-2006، ص31.

ثالثا: استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة تسعى السلطات النقدية إلى تحسين قيمة العملة المحلية، وذلك برفع معدل الفائدة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن أعلى عائد، وبالتالي ارتفاع الطلب على العملة المحلية مما يساهم في تحسين قيمة العملة المحلية، وقد لجأت فرنسا إلى هذا الأسلوب عندما رأت أن الفرنك الفرنسي أضعف من المارك الألماني، وهذا برفع معدلات الفائدة في فرنسا أعلى من المعدلات الموجودة في ألمانيا، لكن معدلات الفائدة المرتفعة تؤثر سلبا على النمو.

رابعا: الرقابة على الصرف

تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع مشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

- 1- منع التسوية القبلية للواردات.
- 2- الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحلية في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- 3- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- 4- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بالسياسات الاقتصادية

إن الهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية التي تشمل على حزمة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف، بصفة عامة هو تحقيق التوازن الاقتصادي، وتتميز كل سياسة من السياسات بتأثيرها المختلف عن الأخرى، كما تؤثر كل سياسة في نتائج السياسات الأخرى، ولهذا نحاول التطرق إلى نوع العلاقة الموجودة بين كل من السياسة المالية والسياسة النقدية وعلاقتها بسياسة سعر الصرف.<sup>2</sup>

#### أولاً: سعر الصرف والسياسة النقدية

تؤثر السياسة النقدية في أسعار الصرف من خلال عاملين أساسيين وهما معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية، حيث يتأثر هذان العاملين بتغيرات الأسعار في أسواق السلع والخدمات، فيؤدي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات بين السياسة النقدية

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 136 - 137.

<sup>2</sup> أوباية صالح، مرجع سابق، ص 43.

ومستويات أسعار السلع والخدمات ومعدلات الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية ومن ثم أسعار الصرف الأجنبي.

والسياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي<sup>1</sup>، وتؤدي السياسة النقدية التوسعية غالباً ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي ينعكس على الناتج الحقيقي بانخفاض معدلات نموه، و ينعكس أيضاً على أسعار الفائدة الحقيقية بالتدهور، وفي الحالتين تزداد الواردات وتقل الصادرات ويتأثر صافي تدفق رؤوس الأموال سلبيًا، حيث يدفع تصاعد معدلات التضخم رؤوس الأموال للهروب وذلك للبحث عن فرص أفضل للربحية، وكل هذا يضعف من قيمة سعر صرف العملة الوطنية، إذا فالتأثير قصير الأجل لسياسة نقدية توسعية هو انخفاض العملة الوطنية.

وبالمقابل فإن السياسة النقدية الانكماشية تؤثر على المستوى العام للأسعار بالانخفاض مما يؤدي إلى ارتفاع كل من الناتج الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي، وبذلك يتم تعزيز الصادرات وتقليل الواردات، هذا فضلاً عن جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية فترتفع قيمتها.

ويمكن للسياسة النقدية أن تتخذ صيغاً مختلفة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي منها:

1- شراء وبيع السندات في سوق الصرف، وذلك بغرض الاحتفاظ بكميات ملائمة من الاحتياطات النقدية الدولية.

2- فرض قيود حركة رؤوس الأموال الدولية لتفادي أو تعديل الضغوط قصيرة الأجل على أسعار الصرف، وبما يحمي الاقتصاد من التدفقات الداخلة والخارجة غير

<sup>1</sup> ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص173.

المستقرة لرؤوس الأموال، وكذلك تعديل الضغوط طويلة الأجل عند ضغط العملة الوطنية.<sup>1</sup>

### ثانياً: سعر الصرف والسياسة المالية

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف من خلال تأثيرها المباشر على الانفاق الحكومي الصافي، والذي هو الفرق بين الانفاق الحكومي والإيراد الضريبي، حيث أن تغير الانفاق الصافي بالزيادة مع ثبات العوامل الأخرى يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب الاجمالي، وهذا ما ينعكس على أسعار السلع والخدمات والأصول بمعدلات مضاعفة، وزيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات حيث يوجد جزء منها إلى السوق المحلي، وهذا ما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية بالانخفاض، كما أن التغير في الانفاق الحكومي الصافي يؤدي إلى ظهور عجز أو فائض في الميزانية العامة للحكومة، وهذا ما ينعكس على كميات النقد وعلى أسعار الفائدة، ومن ثم تؤثر على الاستثمار وأسعار السلع والخدمات، فتظهر ضغوط الانكماش والتضخم في الأسواق المحلية وتتغير أسعار الفائدة الحقيقية، وينعكس كل ذلك حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية، وهذا كله يؤثر على عرض العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية فتتغير أسعار الصرف، ويختلف التحليل في الأجل القصير والمتوسط عنه في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير يمكن للتوسع المالي أن يؤثر بشكل أكبر في اقتصاد مفتوح مع سعر صرف ثابت، ولكن في الأجل الطويل فإن التوسع المالي الذي يزيد الطلب الإجمالي ومن ثم يرفع مستويات الأسعار والأجور وهو ما يستقبل في نفس الوقت المخزون النقدي الحقيقي والكفاءة التنافسية السعرية ويرفع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى نقص الطلب على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي يقل صافي الإنفاق الأجنبي.

<sup>1</sup> أوباية صالح، مرجع سابق، ص 43 - 44.

قد تؤدي حركة رؤوس الأموال في اقتصاد مفتوح إلى إزالة تأثير السياسة النقدية قصيرة المدى والتي يمكن تنفيذها في اقتصاد مفتوح ، كما ان السياسة المالية لاقتصاد مفتوح في الاجل القصير تكون أقوى من الاقتصاد مغلق، غير أنه في اقتصاد مغلق تقود السياسة المالية إلى نتيجتين للتزامم الخارجي للأموال في الأجل القصير وهما التوسع المالي وارتفاع أسعار الفائدة، وهنا يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الناتج الحقيقي<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف

تهدف سياسة أسعار الصرف إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام أدوات سياسة سعر الصرف، فسياسة سعر الصرف تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ولهذا نحاول في هذا المطلب إلى التطرق على الدور الذي تقوم به سياسة أسعار الصرف في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ومن أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعني هذا الهدف تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، والتواصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل الوطني الحقيقي<sup>2</sup>.

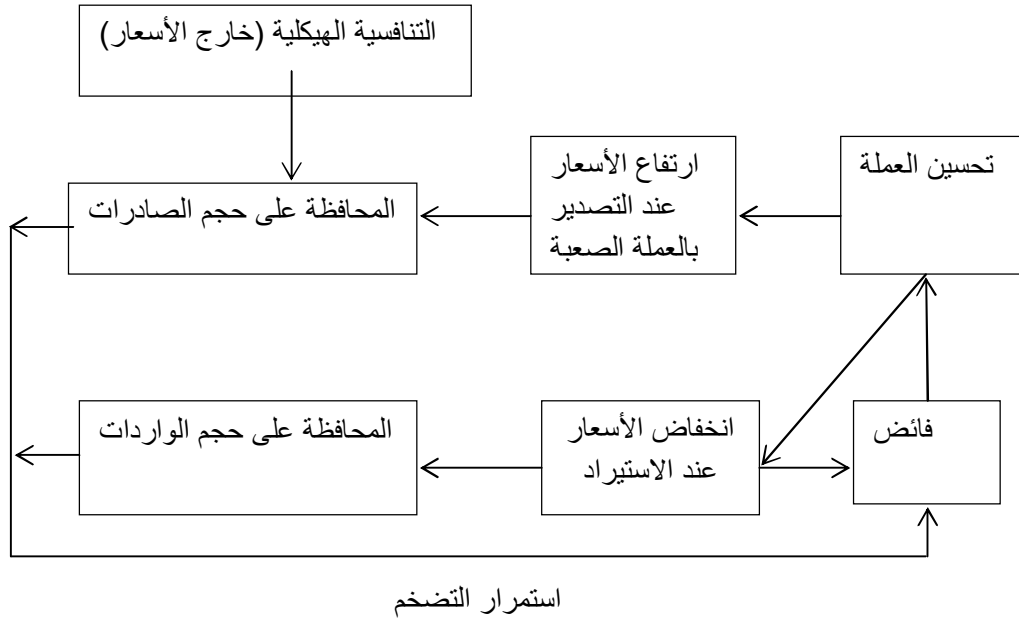
وهكذا فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي هو تجنب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن صور التوازن الاقتصادي التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار الوطني مع الادخار الوطني، وتعادل الصادرات مع الواردات ومن

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص44 - 45.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص34.

ثم توازن الميزان التجاري والذي يساهم في توازن ميزان المدفوعات وتعادل النفقات مع الإيرادات العامة، وتلاشي العجز بالموازنة العامة للدولة<sup>1</sup>

الشكل رقم ( 1-3 ) : مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة سعر الصرف



المصدر: قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص132.

من الشكل الأعلى نلاحظ أن التحسن في قيمة سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الأسعار عند الاستيراد مع ارتفاع أسعار التصدير، لكن في المقابل تتحسن مستوى تنافسية المؤسسات وذلك بتنافسية هيكلية (خارج الأسعار)، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم وتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد الإنتاج في المدى المتوسط وتحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة مما يعني تحسين تنافسيتها.

<sup>1</sup> بلفاسم العباس، مرجع سابق، ص19.

### ثانيا: دور سياسة سعر في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتتخلص مشكلة تخصيص الموارد في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تناول تفضيل الأفراد وهناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد، فالوسيلة الأولى هي جهاز السوق ويميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن، المؤسسات على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية هي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة وسياسة سعر الصرف.

ويؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990 - 2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص 84 - 85.

ثالثًا: دور سياسة سعر الصرف في إعادة توزيع الدخل

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشغل السائد لملكية وسائل الإنتاج، ويتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج.

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع على أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي على ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تتخفف فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فنقلص استثماراتها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستير، فرع مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص30.

### خلاصة:

نستخلص مما سبق أن سعر الصرف يمثل أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتلعب سياسة سعر الصرف دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ومنه نجد أن سياسة سعر الصرف قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت من بين الأدوات الهامة للدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي، وتفادي مراحل كساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

كما أن نظام الصرف عرف عدة محطات في تطوره من قاعدة الذهب إلى نظام صرف أكثر مرونة، الذي اتجهت معظم البلدان إلى تنبيهه والتخلي عن نظام الرقابة على الصرف والتنشيط.

حيث تعتبر قوة سعر صرف عملة بلد ما المرآة العاكسة لقوة اقتصاده، وبالتالي على حجم صادراته ووارداته وفي هذا الصدد قامت العديد من النظريات بتفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكل منها لها منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

سعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية التي تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد، أو لتنمية قطاع ما، وسياسة سعر الصرف، سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن استراتيجية اقتصادية كلية و شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.



## الفصل الثاني:

ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات كيفية

### تمهيد:

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير والاستيراد من الدول الأخرى، أضف إلى ذلك أنهم يقومون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والنقل والتأمين... الخ، كما تؤدي لهم في ذلك الوقت خدمات مماثلة من الأجانب.

هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقود ويتعين أدائها في تاريخ معين، ولذلك فمن المهم لكل دولة دائنة كانت أم مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها ومن هنا فإن عليها أن تعد بياناً كافياً أو سجلاً وافياً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات.

هذا السجل ما يسمى "ميزان المدفوعات" حيث يعطى هنا ميزان المدفوعات صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضاً عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل، فإننا سنتناوله -أي ميزان المدفوعات- بقدر من التحليل حيث سنتطرق إلى ميزان المدفوعات كنظرة عامة، ومن ثم التعريف والأهمية، إضافة إلى التوازن والاختلال، وفي الأخير البيانات التصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات.

### المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

إن تعامل البلدان فيما بينها في مجال المعاملات الاقتصادية يقتضي حصول الدولة مقابل صادراتها من السلع والخدمات والذهب، دخول رؤوس الأموال الأجنبية، فتستخدم هذه العملات للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بجميع أنواع الواردات، هذه المعاملات الدولية تحتاج إلى سجل محاسبي يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم، ومستوى النشاط الاقتصادي داخل الدولة— إنه ميزان المدفوعات.

ومنه فما المقصود بميزان المدفوعات؟ وما مكوناته؟

### المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك تعاريف مختلفة لميزان المدفوعات وإن كانت تتفق من حيث المضمون:

"يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دول أجنبية خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة".<sup>1</sup>

يعرف أيضا بأنه "سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية فائتة، هي السنة".<sup>2</sup>

"ميزان المدفوعات هو سجل أو بيان حسابي منتظم تسجل فيه كافة معاملات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات يشمل جميع المدفوعات

<sup>1</sup> د. الأخضر أبوغلاء عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 12.

<sup>2</sup> محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2007، ص 47.

إلى الخارج وجميع المقبوضات من الخارج، وذلك خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة".<sup>1</sup>

ولميزان المدفوعات جانبين ، جانب دائن وجانب مدين، ويسجل الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديونها والتزاماتها من الخارج.<sup>2</sup>

ويبرز لنا من خلال التعاريف السابقة، بعض المصطلحات الأساسية التي يجب الوقوف عندها وهي:

**1- العلاقات الاقتصادية:** هي تلك المعاملات التي تقيد في ميزان المدفوعات وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، فهي معاملات ليست من طبيعة واحدة، فمن هذه المعاملات ما يجلب للبلد محل الدراسة إيرادا إيجابيا ومنها ما يلزم البلد بمدفوعات للعالم، وعليه فإن ميزان المدفوعات هو سجل لكافة المتحصلات والمدفوعات التي تؤدي حاليا أو مستقبلا إلى تسوية نقدية، سواء كانت هذه التسوية تتم نقدا أو عن طريق الائتمان، كذلك يتسع مضمون هذا الاصطلاح ليشكل المعاملات التي ليس لها مقابل مادي مثل الهبات والتعويضات.<sup>3</sup>

**2- سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا:** وهو يعد حسب أصول المحاسبة، وهذا ما يجعله مرجعا للمعلومات يعتمد من قبل صانعي القرارات والباحثين المختصين والمتابعين

<sup>1</sup> جلال جوييدة القصاص، ميزان المدفوعات المصري، مجلة الجمارك المصرية، العدد 468، 2013، ص 03.

<sup>2</sup> جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 48.

<sup>3</sup> العبيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2000)، مذكرة ماجستير، فرع علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 3.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

النقديين والماليين، خاصة وأن السجل المعني يصدر عن مؤسسات رسمية وفي مقدمتها البنوك المركزية، ويوثق أيضا من قبل صندوق النقد الدولي.<sup>1</sup>

**3- عنصر الإقامة:** يقصد بالمقيمين جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تربطهم علاقات وثيقة بإقليم الدولة مهما كانت جنسيتهم، ويخضعون لقوانينها ولهم مصلحة على الإقليم الاقتصادي الجمركي والسياسي للبلد من خلال قيامهم بالعمليات الاقتصادية لمدة سنة أو أكثر، أما غير المقيمين فهم أولئك الذين يعيشون خارج إقليم الدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم الأساسي خارج حدود البلد كالسواح وأعضاء السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية... الخ، على هذا الأساس تعتبر المعاملات الاقتصادية التي تتم بين هذه الوحدات الاقتصادية والمقيمين، بمثابة التعامل بين الداخل والخارج فتسجل في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

**4- الدولة:** يتسع مفهوم الدولة ليشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (الشركات والمؤسسات التجارية والمالية والوكالات التجارية) الذي يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي، يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها، والأصل في ذلك هو خضوع الأفراد والشركات لتوجيهها وقوانين الدولة وتمتعهم بحمايتها عند الضرورة.

**5- الفترة:** يغطي ميزان المدفوعات، فترة زمنية معينة هي في المعتاد سنة واحدة، وهنا لا توجد قاعدة محددة لبداية هذه السنة أو نهايتها، فمن الدول من يتبع التقويم الميلادي بأن

<sup>1</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، مذكرة ماجستير، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص 4.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس (الدار البيضاء)، الجزائر، 2011، ص 211.

تبدأ فترة الحساب في أول يناير وتنتهي في نهاية شهر ديسمبر، في حين تتبع دول أخرى مثل اليابان ومصر تقويماً يبدأ في خلال السنة الميلادية، بالإضافة إلى ذلك تقوم الجهات المختصة في الكثير من الدول بإعداد تقديرات ربع سنوية أو نصف سنوية، أو كل خمس أو عشر سنوات تستخدم كمؤشر لتوجيه دفعة السياسات الاقتصادية لهذه الدول.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

#### أولاً: هيكل ميزان المدفوعات

كما ذكرنا سابقاً أن ميزان المدفوعات عبارة عن حصر لكافة العلاقات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين في هذه لدولة خلال فترة زمنية معينة -عادة سنة-، ومن هنا فإن ميزان المدفوعات هذه الصفة عبارة عن حصر شامل للعديد من العمليات الاقتصادية بعضها عمليات بيع والبعض الآخر عمليات شراء، والبعض الثالث عبارة عن تحويلات رأسية مالية في اتجاه أوفي آخر، ومنه حتى يتسنى لنا الوقوف على هذا الهيكل ومكوناته يحسن أن نبدأ بالجدول المقابل التالي:

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الطبعة الأولى، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991، ص 335-336.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

الجدول رقم (2-1) هيكل ميزان المدفوعات

مدین (مدفوعات)	دائن (إيرادات)	الأقسام المكونة لهيكل الميزان
		أولاً: السلع والخدمات
		1. السلع
		2. الذهب غير النقدي
		3. السفر إلى الخارج
		4. النقل
		5. التأمين
		6. أعمال حكومية
		7. دخول الاستثمارات
		8. متنوعات
		ثانياً: الهبات والتعويضات
		1. الخاصة
		2. العامة
		ثالثاً: رأس المال والذهب النقدي
		1. القطاع الخاص:
		أ. الالتزامات طويلة الأمد
		ب. الالتزامات قصيرة الأجل
		ج. الأصول طويلة الأجل
		د. الأصول قصيرة الأجل
		2. القطاع الرسمي والبنوك:
		أ. الالتزامات طويلة الأمد
		ب. الالتزامات قصيرة الأجل
		ج. الأصول طويلة الأجل
		د. الأصول قصيرة الأجل
		هـ. الذهب النقدي
		رابعاً: السهو والخطأ

المصدر: مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 83.

### ثانياً: مكونات ميزان المدفوعات

من خلال الجدول السابق يمكننا ذكر تقسيمين لهذا الميزان:

**1- التقسيم الرأسي لميزان المدفوعات:** وهو التقسيم الذي يعتمد على نظرتنا الرأسية إلى البنود التي يتكون منها هذا الميزان، وينقسم ميزان المدفوعات طبقاً لهذه النظرة الرأسية إلى عمودين يدل أحدهما (وهو الواقع في الجانب الأيمن)، الجانب الدائن، في حين يدل الجانب الآخر (الجانب الأيسر) الجانب المدين، وهو جانب المدفوعات أو جانب الخصوم. ويضم الجانب الدائن كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

**2- التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات:** وهو التقسيم الذي يعتمد على نظرتنا الأفقية للبنود التي يتكون منها الميزان، وفي هذا الخصوص ينقسم ميزان المدفوعات إلى موازين أو حسابات ويضم ميزان المدفوعات طبقاً لهذا التقسيم الحسابات التالية:<sup>2</sup>

**3- حساب السلع والخدمات:** يطلق على هذا الحساب أحياناً اسم "الحساب الجاري"<sup>3</sup> ويعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، يشمل المعاملات المنظور (الميزان التجاري) والمعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

**أ. الميزان التجاري (السلعي):** وتشتمل على الصادرات والواردات السلعية، بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين<sup>4</sup>، فتسجل الصادرات السلعية دائنة في الميزان التجاري وفق طريقة (FOB)\*، أما الواردات السلعية فتسجل في الجانب المدين وفقاً لطريقة (CIF)\*\*، حيث يترتب عنها خروج نقد أجنبي، فإذا كانت

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص 341.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 84.

<sup>3</sup> محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 173.

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 213.

\* FOB: لتقييم الصادرات وتعني قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة.

\*\* CIF: التقييم الواردات وتعني قيمة السلعة بما فيها تكاليف التأمين عليها وتكاليف النقل.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

حصيلة الصادرات السلعية مساوية تماما لمدفوعات الواردات فإن الميزان يكون متوازنا، أما إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فالميزان يكون في حالة فائض ويحقق الميزان التجاري عجزا، إذا كانت الصادرات السلع أقل من وارداتها.<sup>1</sup>

ب- ميزان الخدمات: ويشمل كافة الصادرات والواردات من الخدمات وتشمل على العديد من العناصر أهمها:

- السفر إلى الخارج: يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (الدائن)، ومصروفات المسافرين من المقيمين في الخارج (مدين) ويقصد بالمسافرين هذا الشأن السائح أو الطالب أو المريض أو الموظف في مهمة رسمية أو المسافر لقضاء الأعمال.<sup>2</sup>
- النقل: يتضمن بند النقل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل البري والبحري والجوي، وكذا أجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر... الخ.
- التأمين: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين من نقل البضائع، الحياة، حوادث، بما فيها إعادة التأمين.
- دخول الاستثمارات: ويشمل عائد من الأصول المستثمر في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية... الخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.
- عمليات حكومية: وتتمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في

<sup>1</sup> عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات (1990-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011-2012، ص 64-65.

<sup>2</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 23.

نطاق اتفاقية الدفاع المشترك) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها... الخ).

ج. حساب التحويلات من جانب واحد: يتعلق هذا الحساب بمعاملات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد، سواء كانت حكومية أو خاصة.<sup>1</sup>

د. رأس المال والذهب النقدي: وتتميز هنا بين القطاع الخاص والقطاع الرسمي.

### 1- القطاع الخاص:

- رأس المال طويل الأجل: وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذا العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية (عند إصدارها).
- رأس المال قصير الأجل: وتشمل القروض أو السلفيات التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض قصيرة الأجل والمديونية للبنوك (في جانب الخصوم)، والإبداعات في البنوك الأجنبية وتداول الأسهم والسندات الأجنبية (في جانب الأصول).

### 2- القطاع الرسمي:

- رأس المال طويل الأجل: ويتمثل في القروض الحكومية والمصرفية طويل الأجل والديون على صندوق النقد والتعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- رأس المال قصير الأجل: ويتمثل في التغيرات الطارئة على الالتزامات مثل أرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في بنوك محلية.
- الذهب غير النقدي: وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية والبنوك، والمخصص لأغراض نقدية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمود يونس، مرجع سابق، ص 174-177.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 178-179.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

هـ. **السهو والخطأ:** في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى ببند السهو والخطأ وهذا البند تقيد فيه اية عمليات تم إقفال قيدها في أحد الحسابات الثلاثة السابقة، أو أن يدون فيه تصحيح القيد الخطأ تم في أحد الحسابات الثلاث، وغالبا ما يكون هذا الحساب قليل الشأن، حيث قد يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: القيد في ميزان المدفوعات

إن الصورة التي لدينا عن ميزان المدفوعات لا يمكن أن تكتمل إلا إذ تعمقنا بعض الشيء في طبيعة هذا الميزان باعتباره حسابا من الحسابات أي باعتباره بيانا يسجل عمليات تمثل دخول أو خروج قيم معينة من ذمة مقيمين إلى ذمة غير المقيمين. فالعمليات الاقتصادية كما نعلم عمليات تبادلية لها وجهان: وجه خروج قيمة ووجه دخول قيمة، أداء ومقابل أداء لذلك يقوم ميزان المدفوعات في حقيقته من الناحية المنطقية على ما يسمى "بالقيد المزدوج" أي على قيد كل عملية من العمليات التي تظهر به مرتين: مرة باعتبارها خروج لقيمة (في الجانب الدائن) ومرة باعتبارها دخول لقيمة (في الجانب المدين) وخير ما يبين لنا مغزى هذا المنهج أن نضرب عليه بعض الأمثلة من مختلف بنود ميزان المدفوعات :

**المثال الأول:** تصدير قيمتها (1000) وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي:

مدين	دائن	
	(1000)	سلع
(1000)		رأس مال قصير الأجل

<sup>1</sup> رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 162.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

تقييد هذه العملية مرة في حساب السلع بالدائن باعتبارها خروجاً لقيمة (صادرات من القطن مثلاً) ومرة في حساب رأس مال قصير الأجل بالمدين باعتبارها دخولا لقيمة (ثمن القطن نقداً أجنبياً).

المثال الثاني: استيراد آلات بقيمة قدرها (2000) وحدة دفعت نقداً أجنبياً:

مدین	دائن	
(2000)		سلع
	(2000)	رأس مال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالمدين في حساب السلع (دخول القيمة) ومرة بالدائن في حساب رأس مال قصير الأجل (خروج قيمة).

المثال الثالث: أداء خدمة للخارج (نقل، تأمين، سياحة، .. الخ) قيمتها (3000) وحدة نقدية دفعت من حساب أجنبي في البنوك الوطنية:

مدین	دائن	
	(3000)	خدمات
(3000)		رأس مال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالدائن في حساب الخدمات (خروج قيمة) ومرة بالمدين في حساب رأس مال قصير الأجل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادل احمد حشيش، ومجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 189-188.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

المثال الرابع: حصول الدولة على هبة صورة قمح قيمته (4000) وحدة نقدية:

مدین	دائن	
(4000)		سلع
	(4000)	هبات

تثير هذه العملية مشكلة خاص فالحبات بطبيعتها عمليات من جانب واحد لا نجد فيها الوجهين المميزين لكل عملية اقتصادية الصحيح أخذ وعطاء، دخول وخروج.

المثال الخامس: دفعت الدولة تعويضا لغير مقيمين قدره (1000) الف وحدة نقدية دفعت نقدا أجنبيا:

مدین	دائن	
(1000)		هبات
	(1000)	رأس مال قصير الأجل

تقيد هذه العملية بالدائن في حساب رأس مال قصير الأجل (خروج قيمة) ثم نسجل قيدها موازنا في حساب الهبات بالمدين.

المثال السادس: شراء مقيمين لأسهم في شركة أجنبية بقيمة قدرها (5000) وحدة نقدية يسحب على حساب مصرفي في الداخل:

مدین	دائن	
(5000)		رأس مال قصير الأجل
	(5000)	رأس مال قصير الأجل

تقيد هذه العملية مرة بالمدين قيمة داخلية في بند رأس مال طويل الأجل ومرة بالدائن قيمة خارجة في بند رأس مال قصير الأجل.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكييفه

المثال السابع: تحقيق شركة أجنبية لأرباح من نشاطها في الداخل قدرها مليون وحدة نقدية إعادة استثمارها في مشروعها المحلي.

مدین	دائن	
(1000000)		دخل استثمارات
	(1000000)	رأس مال طويل الأجل

تفيد هذه العملية مرة بالمدين في بند دخل الاستثمار (دخول قيمة هي الخدمة التي تمثلها الأرباح) ومرة بالدائن في حساب رأس مال طويل الأجل (خروج القيمة الاستثمار الإضافي).

وهكذا فيما يتعلق بكل عملية من العمليات الظاهرة في ميزان المدفوعات، قيد مزدوج يسجل القيمة مرة بالدائن ومرة بالمدين، الأمر الذي يتضح منه مباشرة حتمية تعادل جانبي ميزان المدفوعات أو بعبارة أخرى حتمية توازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 190-191.

### المبحث الثاني: أهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني،<sup>1</sup> ما أهمية ميزان المدفوعات؟ وما العوامل المؤثرة فيه؟

### المطلب الأول: أهمية ميزان المدفوعات

يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث:

- 1- يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد خاصة في المدى القصير، فإذا سجل الميزان حالات عجز معتبرة، استوجب على البلد اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الواردات.
- 2- يوفر معلومات عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عنها التزامات اتجاه الغير، ويوضح تلك المعاملات التي تتيح وسائل نقدية لتغطية هذه الالتزامات.
- 3- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل الوطني.
- 4- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، إذا أن تحقيق الفائض بصفة مستمرة ينعكس إيجاباً على سعر صرف عملة البلد (تحسين قيمة العملة في حالة سعر صرف مرن والرفع من قيمة العملة في حالة ثبات سعر الصرف)، وتحقيق العجز معناه تدهور قيمة عملة البلد في حالة سعر صرف مرن والتخفيض في حالة ثبات سعر الصرف.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف الله ، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 109.

5-يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة، وفق المعلومات التي يتيحها ميزان المدفوعات عن الوضع الدولي للبلد، فقد يلجأ بلد ما نتيجة العجز العام الذي يعانیه الميزان، إلى فرض الرقابة على الصرف مثلاً.

6- هو أداء لتقييم الظواهر الاقتصادية المختلفة المرتبطة بالاقتصاد العالمي من خلال البيانات الواردة فيه.<sup>1</sup>

7-يعتبر مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.<sup>2</sup>

8-يعتبر مؤشر ميزان المدفوعات بمثابة المرآة أو الشاشة التي تعكس أو التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الاقتصاد الوطني لبلد ما، وهذا الأمر يبدو في غاية الأهمية بصفة خاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون الاستثمار في هذا البلد وليكن مصر، فمن خلال قراءة بيانات هذا الميزان يمكنهم الحكم مثلاً على مناخ الاستثمار وما إذا كان مشجعاً أم طارداً.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

من أهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات نذكر:

1- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبياً أعلى من الأسعار العالمية، فتتخفف الصادرات وتزداد الواردات نظراً لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 112.

<sup>2</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص 72.

<sup>3</sup> رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 148.

<sup>4</sup> بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

2- معدل نمو الناتج المحلي: تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

3- الاختلاف في أسعار الفائدة: يبدي التغيير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، حيث يؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل، إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها للاستفادة من الفرق بين السعريين.

4- سعر الصرف: تبدي التغييرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي "النظريات والممارسات"، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 97.

### المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.

والاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة أحد الجانبين الدائن أو المدين على الجانب الآخر في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى، على مطلوباتها لتلك الدول، ويحصل في هذه حالة فائض ميزان المدفوعات، وعجز عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى، حقوق الدولة اتجاه تلك الدول.<sup>1</sup>

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي: المطلب الأول تناولنا فيه التوازن في ميزان المدفوعات، أما المطلب الثاني نعرض فيه أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، وتناولنا في المطلب الثالث أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

#### المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

هناك نوعان من التوازن في ميزان المدفوعات، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي:

**1- التوازن المحاسبي:** ونقصد به توازن الجانب الدائن من ميزان المدفوعات مع الجانب المدين منه، وهذا التوازن يتحقق لا محال، وذلك لاعتماد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج في التسجيل.

**2- التوازن الاقتصادي:** وهو توازن يركز على حسابات معينة دون أخرى، ويعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن والجانب المدين في العمليات المستقلة.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف الله، مرجع سابق، ص 121.

ويقصد بالعملية المستقلة، كل المعاملات التي تتم مع الخارج دون مراعاة حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه نحو اتجاه معين، كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات:

- جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، قصد تحقيق رغبات المستهلكين.
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات الدخل.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى تملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.
- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن مضاربة، أو تهريباً بدافع الحيطة والحذر.

أما باقي العمليات، فهي عمليات تسوية، مشتقة من العمليات المستقلة، الهدف منها هو توازن الجانب الدائن والجانب المدين في ميزان المدفوعات، ونذكر منها استخدام الذهب لتسوية ميزان المدفوعات، وزيادة الاحتياطي من المعاملات الأجنبية أو استعمالها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات لعل أهمها:

- 1- **سعر الصرف المعتمد للعملة المحلية:** توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف عملة الدولة، فإذا كان سعر صرف عملة دولة ما أكبر من قيمته الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع الدولة المعنية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> جوزي جميلة، مرجع سابق، ص 91-92.

أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان، وغالبا ما ينتج عن هذا الاختلال ضغوط تضخمية تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

**2- تغير بنية العلاقات الاقتصادية الدولية:** يؤدي تغير الطلب العالمي على بعض المنتجات نتيجة الإبداع التكنولوجي إلى اختلال في موازين مدفوعات الدول المصدرة لهذه المنتجات، كما يؤدي تحكم بعض الدول في الفن الإنتاجي وبالتالي -تحكمها في عناصر التكلفة مما يكسبها مزايا تنافسية- إلى زيادة صادراتها في الوقت الذي تنخفض فيه صادرات الدول الأخرى التي لا تزال تكاليف إنتاجها على ما كانت عليه.

**3- التدخل الحكومي:** هناك فاصل زمني بين ظهور الرواج والكساد في الدول المختلفة، لذلك فاستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية يمكن أن يحدث خلافا في ميزان المدفوعات، وهذا لأن الرخاء لا يبدأ في جميع الدول في الوقت واحد وتختلف حدته من دولة إلى أخرى.

**4- الظروف الطارئة:** قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة المعنية، مثل حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات تؤثر سلبا على صادرات الدولة المعنية، وبالتالي يحدث عجز في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 95-96.

### المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

تتنوع الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها ميزان المدفوعات، باختلاف أسباب حدوثها ولا يقتصر الاختلال على حالة العجز فقط كما يظنه البعض ولكنه يشمل أيضا حالة الفائض.

يتحقق الفائض عندما يفوق مجموع إيرادات الدولة التزاماتها من العملات الأجنبية، وهذا يعني أن الدولة دائنة اتجاه باقي العالم، ولديها طاقات غير مستغلة لكن يعمل الطلب المتزايد على صادراتها على الرفع من مستويات الأسعار، ومنه انتشار ظاهرة التضخم.

أما العجز، فهو تلك الحالة التي تكون فيها حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي غير كافية لتغطية التزاماتها، مما يعني أن الدولة مدينة للخارج، بحيث أنها تعتمد على وارداتها من السلع والخدمات رغم أن قدراتها وطاقاتها الذاتية لا تسمح بذلك، فهي تعيش في مستوى يفوق إمكانياتها الحقيقية، ويؤدي هذا الوضع إلى تدهور قيمة العملة المحلية وانخفاض الطلب الأجنبي على صادراتها من السلع والخدمات... الخ.

عادة نميز بين نوعين من الاختلالات، اختلال مؤقت يحدث نتيجة بعض التغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل ولا يتكرر في السنة المالية أو فيما يليها من السنوات أو يستدعي هذا الوضع القيام بأية سياسة للتخلص منه، اعتباره أن يزول بزوال الأسباب المنشئة له.

أما الاختلال الدائم، فهو ذلك الاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة.

#### 1- الاختلال المؤقت: ينقسم بدوره إلى عدة أنواع<sup>1</sup> نوجزها فيما يلي:

أ. **الاختلال العارض:** هذا النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الاقتصادي الخارجي، ونتيجة للظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية، الزلازل أو الحروب ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول مع زوال الأسباب المؤدية إليه.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 220-221.

<sup>2</sup> رانيا محمود عبد العزيز عمار، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 386.

ب. **الاختلال الموسمي:** وهو النوع من التقلبات القصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة، ومثال على ذلك تصدير المحاصيل الزراعية وهذا النوع من الاختلال يتم إزالته على مدار السنة، حيث أن زيادة صادرات في فترة معين يمكنها تعويض النقصان في فترة أخرى من السنة.

ج. **الاختلال الدوري:** عادة ما يصيب هذا النوع من الاختلال البلدان الرأسمالية، إذ يرتبط بفترات الرخاء والكساد في الاقتصاد، فحدوث العجز أو الفائض يعكس اختلالاً دورياً نسبة إلى الدورة الاقتصادية، وتساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى أخرى، خاصة إذا كان اقتصاد الدولة محل الاختلال ذو مكانة هامة في الاقتصاد الدولي، ويتم علاج هذا الاختلال باتباع سياسات نقدية ومالية ملائمة.<sup>1</sup>

د. **الاختلال الاتجاهي:** وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة، خلال انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة إلى مرحلة النمو، حيث تزداد قيمة وارداتها عن صادراتها في مراحلها الأولى للتنمية، وأما السبب في ذلك فهو الطلب المستمر على السلع الاستثمارية التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي، دون زيادة مماثلة في حجم الصادرات، مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركات رؤوس الأموال.

2- **الاختلال الدائم:** يعود هذا النوع من الاختلال إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وإلى التغير في ظروف الطلب أو العرض، مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة، وعلى توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة، وعادة ما نجد هذا النوع من الاختلال في الدول النامية، ويتطلب علاجه زيادة الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو الواردات، وتجد هذه الدولة نفسها أمام مشروعية صندوق النقد الدولي.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي، مرجع سابق، ص 221-222.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

ويرجع صندوق النقد الدولي هذا النوع من الاختلال إلى الإفراط في مستويات الطلب الداخلي الذي ينهك موارد الدولة من احتياطياتها الخارجية لتسديد قيمة وارداتها، أو بسبب مستويات التضخم العالية الناشئة من الارتفاع المتواصل في الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وهذا ما يطلق عليه اسم "الاختلال الأساسي" تتطلب تسويته تعديل سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية)، ولما تكون أسباب هذا الاختلال خارجية كارتفاع أسعار المواد الأولية أو ارتفاع الديون الخارجية وصف هذا العجز بالعجز الهيكلية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جوزي جميلة، مرجع سابق، ص 94.

### المبحث الرابع: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

إن حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما يمكن تعويضه بكفالة التوازن الحسابي، عن طريق عمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، لكن في ظل نظام النقد الحالي الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج، أو التقليل من أثارها، مما ينتج عنه استمرار الاختلال، وخاصة العجز لمدة أطول.<sup>1</sup>

وسنتعرض في هذا المبحث أهم الطرق المتبعة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال:

المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة من قبل الدولة لتسوية الميزان.

المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق

استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارج، ومع أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغييرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أما تغييرات الائتمان وتغييرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات قصد الوصول إلى نظرية شاملة.

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وهي على أربعة

أشكال:

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 48.

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار: ويخص هذا التصحيح فترة قاعدة الذهب، ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في الدولة المعنية.
- مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها).

وتتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية الكلاسيكية وتتص هذه النظرية على أن حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقه زيادة في عرض النقود المتداولة، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة المعنية مقارنة مع الدول الأخرى ويترتب عن ذلك نتيجتين: انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب هذا من جهة، ومن جهة ثانية ارتفاع في واردات الدولة المعنية نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من جهة نظر مواطني هذه الدولة، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة حدوث عجز في الميزان فإن النتيجة ستكون متعاكسة ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغيرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية، هذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ولكن ليس مثلما يؤثر مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان.

ففي الحالة (حالة فائض)، بمقدور البنك المركزي للدولة المعنية خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج الدولة وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان.

أما في الحالة الثانية (حالة العجز)، فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة، ويعود التوازن للميزان.

**2- التصحيح عن طريق سعر الصرف:** وهي الآلية المتبعة بعد التخلي عن قاعدة الذهب الدولية (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر الصرف الحر، وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية. وتتلخص هذه الآلية في أن الدولة التي تعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاتها عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية، وبالتالي سوف تضطر إلى عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة، وعندها تصبح أسعار السلع والخدمات المنتجة في تلك الدولة منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات هذه الدولة، وهكذا تزداد صادراتها مقابل انخفاض وارداتها نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في نظر المستهلكين المحليين، وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض في الميزان فيحدث العكس تماما.<sup>1</sup>

**3- التصحيح عن طريق الدخل:** تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية، التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات وأهم شروط النظرية هي:

- ثبات أسعار الصرف.
- (جمود الأسعار) ثباتها.
- الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق.

<sup>1</sup> جوزي جميلة، مرجع سابق، ص 98-100.

وتتلخص هذه النظرية في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للدولة، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق وذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجي، فحيثما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته يرتفع مستوى الاستخدام في الصناعات التصديرية، فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخل الموزعة، ويترتب على زيادة الدخل تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبة أكبر نتيجة لعمل المضاعف، فترتفع الواردات مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.

إن العديد من الاقتصاديين لا يرون ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بهذه الطريقة ذلك لأنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الانفاق وما يجر بدوره انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي، ولهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة (مقصودة) في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

طبقا للنظرية الكينزية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغييرات في الانفاق كاستخدام الضرائب مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان يمكن إجراء تخفيض في الانفاق العام بفرض ضرائب على الدخل مثلا، وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل، وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الواردات، وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن إلى الميزان، ونطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة متعكسة علاوة على ذلك تستطيع السلطات العامة استخدام السياسة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات.

نستنتج من المعطيات السابقة أن بمقدور السلطات العامة التدخل في إعادة التوازن لميزان المدفوعات باستخدام السياسة المالية أو النقدية لمعالجة حالة عدم التوازن في الاقتصاد سواء عند حدوث تضخم (بسبب العجز في الميزان) أو كساد اقتصادي (بسبب الفائض في الميزان) ويطلق على هذه المعالجات بسياسات الاستقرار.

**4- طريقة المرونات:** أظهرت النظريتان الكلاسيكية والكينزية بعض العيوب في تفسير التصحيحات الممكنة للاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات أسعار الصرف التي قلما توجد في الوقت الحاضر بعد انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم، فقد استندت النظرية الكلاسيكية على مجموعة من الفروض غير الواقعية، في حين أكدت النظرية الكينزية على أهمية السياسة المالية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات والتي أدت إلى نتائج اقتصادية واجتماعية غير مرغوب فيها.

جاءت طريقة المرونات لتعتمد على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة (تخفيض قيمة العملة) التي ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني، حيث ستزداد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه.

ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات، لكن تخفيض قيمة العملة المحلية حسب هذه الطريقة قد لا يؤدي إلى الهدف المرجو منه، وذلك للأسباب التالية:

- أن نجاح تخفيض قيمة العملة المحلية (أي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سيتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات الدولة المعنية ووارداتها.
- آثار عملية تخفيض قيمة العملة تعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني وخاصة مدى القدرة الاستيعابية (الامتصاص) له، أي على درجة التوظيف السائد في

الاقتصاد (إن كان في حالة توظيف كامل أو قريب منها أو دونها)، حيث أن لكل من هذه الأوضاع أثارها المختلفة على حالة التكيف لميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات

حسب كل ما ذكرنا لم تتدخل الدولة في إعادة تسوية ميزان المدفوعات وذلك للاعتماد على آلية السوق المستمدة إلى حرية التجارة تصديرا واستيرادا وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية ولكن يحدث كثير ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن وذلك من خلال السماح بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني وهوما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل الوطني عند مستوى العاملة الكاملة وهي السياسة التي تضعها الدولة في مقام الأول بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وهنا يمكن أن تتدخل الدولة بصورة مباشرة بهدف تسوية الخلل وتجنباً لاستمراره من ناحية وللحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى ففي حالة العجز في ميزان العمليات الجارية فالدولة تأخذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل والخارج، كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو القيود الكمية للحد من الاستيراد وهذا ما يؤدي إلى تسوية العجز في حساب العمليات الجارية ومن تسوية العجز في ميزان المدفوعات.

كما بإمكانها التدخل بطريقة غير مباشرة مثل دعم المنتجات الوطنية بتقديم إعانات للتصدير وتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظراً لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 100-103.

<sup>2</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 56-57.

الأدوات المستعملة من قبل الدولة لتسوية الميزان:

1- السياسة المحولة للإنفاق: تشير السياسة إلى التغيير سعر الصرف (أي تخفيض أو رفع قيمة العملة) فتخفيض قيمة العملة يحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية ويمكن أن يستخدم لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ولكنه أيضا يزيد الإنتاج المحلي وهذا يؤدي إلى ارتفاع في الواردات الذي يحيد جزءا من التحسن الأصلي في الحساب الجاري رفع قيمة العملة يحول الإنفاق من منتجات محلية إلى أجنبية ويمكن أن يستخدم لتصحيح الفائض في ميزان المدفوعات.

وهذا أيضا يخفض الإنتاج المحلي وتبعاً لذلك يحفز انخفاض في الواردات الذي يحيد جزءاً في تأثير رفع القيمة.

2- السياسة المغيرة للإنفاق: وهي تشمل كل من السياسة المالية والنقدية وإن اتباع هذه السياسات يؤثر على حجم الإنفاق والدخل الوطني ما يؤثر في ميزان المدفوعات.

أ- التدخل عن طريق السياسة النقدية: فأفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي والسياسة أثناء التضخم يقوم البنك في خفض ضغط الطلب ذلك عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان ففي أثناء التضخم يقوم البنك برفع تكلفة الاقتراض أو يخفض من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان هذا سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة وبالتالي فإن الطلب على الأموال سينخفض وبالمثل مع انخفاض مقدرتها على خلق الائتمان فإن البنوك سوف تكون أكثر حذراً في سياستها الائتمانية والنتيجة ستكون في انخفاض في حجم الإنفاق وتكون كما يلي:

- زيادة سعر الخصم: أي الذي على أساسه يكون البنك راغباً في إعادة خصم الأوراق التجارية ارتفاع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى

انخفاض مقدار الإنفاق الكلي لكن الاقتراض يصبح أكثر كلفة فارتفاع سعر الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية.

- الطريقة الأخرى: هي الهجوم المباشر على مقدرة تعامل البنك على خلق الائتمان حيث أنه لمصلحة البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من الاحتياطات النقدية السائلة وهذا ما سيخفض الانفاق الاستصلاحي.<sup>1</sup>

فإذا استطاع البنك أن يخفض الاحتياطات النقدية المتاحة فإن مقدرة البنوك على منح القروض ستتناقص لذلك فإن البنوك من مصلحتها تقليل عرض الائتمان ومن بين الطرق المختلفة للتحكم في مقدرة البنوك لخلق الائتمان هي:

- عملية السوق المفتوحة: فإذا أراد البنك المركزي أن يخفض مقدرة البنوك على خلق الائتمان فإن سبيح الأوراق المالية إلى الجمهور أو إلى البنك ذاتها وكلا الطريقتين ستؤدي إلى انخفاض مقدار الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ما يؤدي إلى خفض عرض الائتمان.
- تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي في البلاد التي تكون فيها تعامل البنك مطابقة بأن تحتفظ بحد أدنى من الاحتياطات النقدية بالنسبة إلى حجم ودائعها، فإذا أراد البنك خفض الائتمان للبنوك التجارية فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

خلاصة كل هذا أنه باتباع سياسة نقدية ينخفض عرض النقود مما يرفع أسعار الفائدة المحلية مما يشجع الاستثمار المحلي مما يخفض الدخل الوطني من الواردات وبالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات ودخول رؤوس الأموال يخفض من الضغط الواقع على احتياطات والرسمية من طرف الأجنبي وانخفاض الدخل وعرض النقود بسبب انخفاض الأسعار الداخلية بالمقارنة مع الدول الأخرى مما يجعل الانفاق للمواطنين

<sup>1</sup> كامل بكري، مرجع سابق، ص 87.

والأجانب على المنتجات المحلية فتقل الواردات وتزيد الصادرات، وهذا ما يحسن في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ب. التدخل عن طريق السياسة المالية: إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية والانفاق الحكومي وهذه السياسة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات اما على طريق خفض الانفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق انقاص الانفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين، الزيادة في الضرائب تخفض من الانفاق الخاص، كالرفع في الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح، وهذا ما سيخفض من الدخل الخاص ومنه خفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بالإضافة إلى أن زيادة الضرائب على السلع معينة ستخفض مباشرة من الانفاق عليها، ولهذا على الحكومة في فترات التضخم أن تكبح انفاقها وأن تزيد من أسعار الضرائب لخفض الانفاق عليها ، ولهذا على الحكومة في فترات التضخم ان تكبح انفاقها وان تزيد من اسعار الضرائب لخفض الانفاق الخاص الواضح أن الإجراءات النقدية والمالية الانكماشية تحسن من الحساب التجاري في ميزان المدفوعات وذلك يتحدد بعاملين:

- مدى قدرته على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
- انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات ومدى مساهمته في نقص الواردات وزيادة الصادرات وكل هذه الإجراءات لها فعالية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة.

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 58.

## الفصل الثاني — ماهية ميزان المدفوعات، اختلاله وتوازنه وسياسات تكيفه

نشير أخيراً أنه لعلاج اختلال التوازن لا بد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية الوطنية في الدول المختلفة.

إذن في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول، وبين فائض البعض الآخر فالعجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة مرتبطة ببعضها البعض، فأي تأثير يمس أحدهما يؤثر في الموازين الأخرى خاصة الدول التي تتميز بارتفاع المبادلات التجارية والمالية فيما بينها، وما لم تتلاقى الأهداف والأساليب قد تصبح إعادة التوازن على المحيط الدولي أمر مستحيلاً، وهذا ما تفتنت له الدول الصناعية الكبرى<sup>1</sup> بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبح يتم تسوية الموازين عن طريق تنسيق دولي من خلال المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، وبعدها ظهرت مجموعة الدول الأكثر تصنيعاً، التي تضم سبعة دول صناعية أخذت على عاتقها تنسيق السياسات المالية والنقدية واتخاذ إجراءات فعلية خاصة، التي تتعلق بأنشطة أسواق الصرف والاضطرابات التي تمس الأسواق المالية.

إذن المشكلة الدولية هي أولاً وقبل كل شيء محاولة لتنسيق المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الاختلال والأهداف والوسائل التي تعيد توازن سيرته الأولى لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي في مجموعه.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، ص 199.

### خلاصة:

يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية وهو يبين صافي تعامل الاقتصادي في علاقته مع اقتصاديات العالم الآخر، ومنه فميزان المدفوعات يظهر المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم ومستوى النشاط الاقتصادي وقد يتعرض هذا النظام إلى اختلال مؤقتا كان أم دائما، لذا لا بد من اللجوء إلى حلول تتمثل في مختلف السياسات التصحيحية ومثال ذلك الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات على سبيل إجراء سعر الصرف.

حيث أنه تبعا للإجراء الأخير تسعى الدولة إلى المحافظة على التوازن الخارجي، ويتم ذلك عن طريق الرقابة على الاقتصاد المحلي من خلال مراقبة دخول وخروج السلع والخدمات، ولكن هذه السياسة فقدت فعاليتها مع مرور الوقت باتجاه دول العالم نحو المنافسة والتحرير الاقتصادي، أما تحقيق سعر الصرف فهو إجراء تلجأ إليه الدولة لإعادة تقييم عملتها وإعطائها قيمتها الحقيقية، والهدف من ذلك زيادة حجم الصادرات وتقليص كمية الواردات، ولكن هذه الإجراءات لم يعط فعاليتها في الدول النامية ويعود السبب لهيكل مبادلاتها وتميز بالتركيز على منتج أحادي التصدير، ولعدم نجاح السياستين السابقتين اتجهت الدول إلى تحرير المبادلات وسعر الصرف وجعله يتحدد وفق قوى العرض والطلب.

من خلال هذا التحليل نلاحظ أن العلاقة تبادلية بين سعر الصرف والتغيرات في ميزان المدفوعات ونقصد بهذه العلاقة آثار على ميزان المدفوعات وهو الموضوع الذي سنتطرق إليه بنوع من التحليل في الفصل الثالث من دراستنا.



## الفصل الثالث:

أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات  
دراسة حالة الجزائر 2000-2012

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

### تمهيد:

منذ الاستقلال والجزائر تعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض باقتصادها، ولعل ما زاد من الحرص على ذلك الأزمة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في مطلع سنة 1986، والناجمة عن تدهور أسعار النفط، والتي أدت إلى انخفاض حصيلة الجزائر من الصادرات النفطية، وكما هو معلوم فالجزائر تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات وعليه فقد كان للأزمة تأثير كبير على الاقتصاد، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، وذلك ما يعرف في الاقتصاد بالعجز التوأم، إن تفاقم هذا الأمر دفع بالجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، من بينها التخفيض الرسمي للدينار من أجل الحد من هذه الاختلالات.

وما عرفه العالم من مستجدات في الفترة الأخيرة والمتمثلة في ميلاد العملة الأوروبية الموحدة والتي تمتاز بتقلبات مقابل الدولار الأمريكي، وما لذلك من أثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وعلى ميزان المدفوعات بصفة خاصة، باعتبار الجزائر تتعامل بالدولار في مجال الصادرات وتتعامل باليورو في مجال الواردات، خاصة وأن الكمية الكبيرة من هذه الأخيرة مصدره الاتحاد الأوروبي، وعليه فإن الارتفاع في قيمة اليورو مقابل الدولار، يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات مما هي عليه، وهذا يؤثر على الميزان التجاري، بالإضافة إلى تأثير الارتفاع على احتياطي الصرف الجزائري، لذلك كان لا بد على الجزائر من أن تسعى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد أو على الأقل لتقليص من حدة أثر هذه التقلبات على الاقتصاد، وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل من خلال التطرق إلى مراحل تطور نظام الصرف الجزائري، بالإضافة إلى معرفة أثر سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

### المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري

قبل قانون النقد والقرض (90-10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الوطني وتفادي هجرة رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، وتتمثل هذه المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

#### المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

#### المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري

#### أولاً: نظام سعر الصرف الثابت

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إدارياً ، ويمكن تقسيم هذه الفترة<sup>1</sup> إلى مرحلتين:

#### المرحلة الأولى: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1969-1973)

كان النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيراً باتفاقيات بريتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزماً

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 63.

بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي، وحددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي حسب المادة 02 من القانون رقم (64-111) المتعلق بنظام الصرف، وهذا بداية من سنة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية.

ونصت المادة رقم 03 من القانون السابق على تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دج = 1 فرنك فرنسي، واستمر هذا التكافؤ إلى غاية سنة 1969، حينما اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي نتيجة أن الفرنك الفرنسي تعرض لهجمات مضاربية حادة، عقب أحداث سنة 1968، وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4.93 فرنكا فرنسيا، لكل دولار أمريكي إلى 5.55 فرنك فرنسيا لكل دولار أمريكي.

رغم ذلك الانخفاض الذين عرفه الفرنك الفرنسي إلا أنه استمر ارتباط الدينار بالفرنك الفرنسي، لكن لم يتبعه الانخفاض حيث أصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي، أو 1 فرنك فرنسي = 0.888 دج، بين أوت 1969 وديسمبر 1973.<sup>1</sup>

لقد أدى تدهور العملة الفرنسية لكي تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعمومة نتيجة لانهايار نظام بريتون وودز قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 256.

<sup>2</sup> أوباية صالح، مرجع سابق، ص 148.

المرحلة الثانية: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986)

مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الاسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الإسبانية) وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، وكان الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضع الاقتصادي والمالية الداخلية.

واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار باتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب متوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، بإضافة مجموع التغيرات النسبية المرجحة لكل عملة إلى سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس (1974).

- باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) والمتضمنة عن سلة العملات.
- سمحت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير المزايا التالية:
- إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساء.
- يمثل سعر الصرف المحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.
- ويتم ذلك قصد المحافظة على استقرار العملة الوطنية وكذا استقلاليتها عن أي عملة من العملات القوية أو أي منطقة من المناطق النقدية فضلا عن السعي السلطات النقدية إلى إيجاد نظام تسعير يتفادى السلبيات والتي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في:<sup>1</sup>
- عدم خضوع تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثر التسعير بتطور رصيد ميزان الجاري.
- لكن هذا النظام جعل قيمة الدينار تقتصر بصفة مستقلة على عوامل خارجية، وبالتالي بقيت للسلطات النقدية وسيلة وحيدة للتدخل بهدف التأثير على قيمته في المناورة على هيكلية الترجيحات.
- ما يمكن ملاحظته أيضا هو أن تشكيلة السلة اقتصر على المدفوعات الجارية وأهمت بالمقابل الإيرادات الجارية بالعملات الصعبة الأجنبية بالإضافة إلى أنه طرح عدة اختلافات مقارنة مع نظام التقييم المهيمن على المستوى الدولي وذلك للأسباب التالية:
- قانون صارم فيما يخص امتلاك العملات الصعبة الأجنبية.

<sup>1</sup> أمين صيد، المرجع السابق، ص 258-259.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

- كون الدينار غير قابل للتحويل، فلا يسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.
- انعدام وجود سوق صرف داخل الحدود الوطنية.<sup>1</sup>

### ثانيا: التسيير الآلي لسعر صرف الدينار

نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986، دخول الاقتصاد الوطني في أزمة، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، أي أن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكانت لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي ولقد تمت عملية تعديل سعر صرف الدينار وفقا لما يلي:<sup>2</sup>

**1- الانزلاق التدريجي:** قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.936 دينار للدولار الواحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار للدولار في نهاية 1989، وانطلاقا من نوفمبر 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12.119 دينار للدولار في نهاية 1990 وقد استمر الانزلاق السريع بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل الصرف ليصل إلى 13.88 دينار للدولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.39

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 65.

<sup>2</sup> بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر، (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 128-129.

في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.76 دينار للدولار في نهاية مارس 1991، وبعد استقرار سعر الصرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية، تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة<sup>1</sup>.  
**2- التخفيض الصريح:** اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرارا يقضي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكية ولقد استقر سعر صرف الدينار لغاية شهر ماي 1994، وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ 10/04/1994 وبدون سابق إنذار أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994، وذلك بنسبة 40%، وبهذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 دينار للدولار، هذا في انتظار اعتماد تقنية جديدة لتحديد سعر الصرف ابتداء من سبتمبر 1994.

**3- طريقة التسعيرة الجديدة للدينار:** تم الاعتماد على طريقة التسعير الجديد لتحديد سعر صرف الدينار في بداية الثلاثي الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، وقد شكلت عملية تطبيق هذه التقنية مرحلة انتقالية وتجريبية تعتبر تمرينا للمصارف بما فيها المصرف المركزي، ومحصلة لإعداد التنظيمات والإجراءات وكذلك المورد البشري الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات سوق الصرف.

**4- سوق الصرف ما بين البنوك:** تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإقامة سوق صرف ما بين المصارف في أواخر سنة 1995 وما يشكل أحد أهداف برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة من أبريل 1995 إلى مارس 1998، وقد أقيمت فعلا هذه السوق وانطلقت في نشاطها ابتداء من جانفي 1996، في إطار نظام الصرف العائم المسير (أو التعويم المدار).

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 66.

وقد تم عرض برنامج عمل يتضمن نظرة جديدة للسياسة الاقتصادية وكيفية إدارة الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية، ويتمثل التوجه الجديد لنظام الصرف إقامة سوق صرف مزدوجة يكون الجزء الأول مقننا يسود فيه معدل الصرف الثابت، بينما يسود الثاني "معدل عائِم" للصرف، لكنه مراقب لتفادي أي انزلاق غير مرغوب فيه.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

يتمثل نظام الرقابة على الصرف في احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي، وبالتالي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي.

ويشمل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر الذي بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963، العديد من المجالات التي تمس المبادلات والتسويات الخارجية، كما أن النظام الجزائري يختلف (نظام الرقابة على الصرف) لتمييزه بالخصائص التالية:

- صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملة الصعبة وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.<sup>2</sup>
- عدم قابلية تحويل الدينار، وبالتالي فهو غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.
- غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني، أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب وبالتالي تحديد السوق التوازني.

<sup>1</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 272-273.

<sup>2</sup> كمال عقريب، مرجع سابق، ص 150.

مر نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة، ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية، ويمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى تتمثل في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1990، والمرحلة الثانية وهي الفترة التي تأتي بعد 1990، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل مع الإشارة في كل مرحلة إلى تطور السوق الموازية.

### المرحلة الأولى ما قبل 1990:

وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى فترات:

### الفترة الأولى (1962-1970):

اختيار نظام الرقابة على الصرف مباشر بعد الاستقلال أملت الظروف المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جميع قطاعاته، فتطبيقه كان يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي، وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.
- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها بمنع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.
- حماية الصناعات الناشئة من خلال منع دخول الواردات للسلع المحلية.
- للحفاظ على استقرار العملة الوطنية الدينار الجزائري.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن جودي جمعة، مرجع سابق، ص 67-68.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

### الفترة الثانية (1971-1977):

عرفت هذه المرحلة إنشاء مكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة حيث تم في جويلية 1971 إصدار سلة من الأوامر تعطي الحق لبعض الشركات في احتكار الواردات من سلع الفرع الذي ينتمي إليه كما تم إلغاء المرسوم المتعلق بالتعاون المالي والاقتصادي مع فرنسا وتم إقرار غلاف مالي سمي بالترخيص الإجمالي للواردات استجابة لاحتياجات الشركات في مجال مدخلاتها من الواردات إلا أن هذه الإجراءات نتج عنها جملة من السلبيات تمثلت في:

- تمركز الصلاحيات وبروز نزاعات بين مؤسسات الدولة والوصاية.
- غياب برمجة صارمة فيما يخص واردات المؤسسات المحتكرة وانتشار أزمة النذرة.
- تدهور خدمات ما بعد البيع التي مست المنتجات الصناعية المستوردة.<sup>1</sup>

### الفترة الثالثة (1978-1990):

شهدت سنة 1978 منعظفا بارزا في سياسة الرقابة على الصرف بصور القانون 92، الذي نص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات ليشمل أيضا مجال الصادرات، حيث تم صياغة برنامجا إجماليا للصادرات يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير بالنسبة

<sup>1</sup> جعفري عمار، إشكالية اختيار الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص 106-107.

للمؤسسات الخاصة، ولهذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار تكون خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

### المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد 1990

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث التوجه الاقتصادي والذي تمثل في التخلي عن النمط التسيير الاشتراكي وبداية التحول السوق من حيث كرس صدور قانون 90-10 في أبريل 1990 ميكانيزمات اقتصاد السوق، ورأس هذا القانون القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية.

غير أن سياسة الاتجاه نحو سعر الصرف التدريجي المنتهجة، حتى وإن كانت أثارها السلبية كبيرة ولم ترد إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات المعروض في تسوية موازين المدفوعات، فإن أثارها على حركة رؤوس الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وعلى سبيل المثال فإن انتقال سعر صرف الفرنك الفرنسي بالنسبة للدينار إلى 9 دج أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق إلى 14 دج للفرنك الفرنسي الواحد بعدما كانت 16 دج ووصول سعر الصرف الرسمي إلى 11 دج للفرنك في السوق الرسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي إلى حدود 12.5 دج أي أدى إلى تقلص الفارق إلى حدود 1.5 دج فقط، وفرق مقبول ومشجع للمتعاملين على الإقبال على تحويل أموالهم عبر قنوات البنوك بدل السوق الموازي لتمييزها بالضمان والأمان.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن جودي جمعة ، مرجع سابق، ص 69-70.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

### المبحث الثاني: أثر سعر الصرف الدينار على هيكل ميزان المدفوعات

لقد مر الاقتصاد الجزائري بفترة جد حرجة منذ سنة 1986 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة، مما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الديون.

وقد اتخذت عدة تدابير وإجراءات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، أو الحد من العجز الحاصل في رصيده، ومن هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه أي أثر سعر الصرف الدينار على هيكل ميزان المدفوعات، وهذا ما سنتكلم عنه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول: تحليل وضعية ميزان الجاري وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف**

**المطلب الثاني: تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف**

**المطلب الثالث: تحليل وضعية ميزان الكلي وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف**

**المطلب الأول: تحليل وضعية ميزان الجاري وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف**

سنتناول في هذا المطلب تحليل وضعية ميزان الجاري وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف، وهذا من خلال تحليل البنود المكونة للميزان الجاري، وهي ميزان التجارة المنظورة، ميزان التجارة غير المنظورة، ميزان التحويلات، ثم التطرق إلى أرصدها بالمقارنة مع سعر صرف الدينار على كل بند وصولا إلى معرفة الآثار على الميزان الجاري ككل.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

### أولاً: تحليل وضعية الميزان الجاري

سنعرض لوضعية الميزان الجاري من خلال التعرف على وضعية البنود المكونة له.

**1- الميزان التجاري:** ويسجل في هذا الميزان كما ذكرنا سابقاً كل العمليات المنظورة أي الملموسة (سلع عينية) إذن يحتوي على الصادرات والواردات من السلع العينية.

**أ- الصادرات:** سنبين تطور قيمة الصادرات السلعية الجزائرية من خلال الشكل :

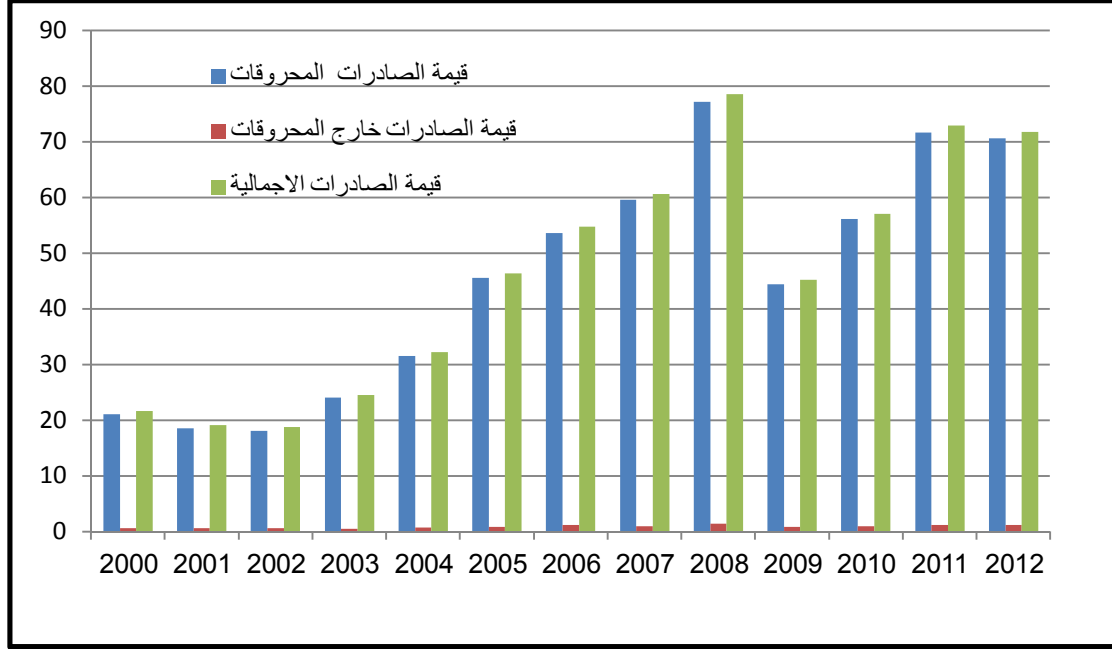
**الجدول رقم (3-1) : تطور الصادرات السلعية خلال الفترة (2000-2012)**

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة الصادرات المحروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41	56,12	71,66	70,58
قيمة الصادرات خارج المحروقات	0,59	0,56	0,6	0,47	0,67	0,79	1,13	0,98	1,4	0,77	0,96	1,22	1,15
قيمة الصادرات الاجمالية	21,65	19,09	18,71	24,46	32,22	46,33	54,74	60,59	78,58	45,18	57,09	72,88	71,73

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم ( 3-1 ): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة ( 2000 - 2012 )



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (1) بالاعتماد على برنامج EXCEL.

يوضح الشكل السابق هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين جزء

يتعلق بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير النفطية.

إن التمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2012\_2000)

وفق ما يوضحه الجدول رقم (1) والشكل رقم(1) يستخلص ما يلي:

- سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية كما في حين أن الصادرات خارج المحروقات مازالت دون 5% وتصل في بعض الأحيان إلى ما دون 2%.

تعتبر سنة 2008 السنة التي سجلت فيها صادرات المحروقات أعلى نسبة لها في

الفترة ما بين (2012-2000)، أي بقيمة قدرها 77,19 مليار دولار، وعرفت هذه الفترة

أيضاً تطوراً محسوساً في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت أعلى نسبة لها

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

### حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

في سنة 2008 بقيمة 1,40 مليار دولار، كما شهدت هذه الصادرات تراجعاً طفيفاً سنة 2003.

كما يلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000-2012) ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضاً بالمقارنة مع 2008، ليعود بعدها التحسن في سنة 2011.

ب- الواردات السلعية: سنوضح من خلال الجدول رقم (2) تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة (2000\_2012).

#### الجدول رقم(3-2) : تطور الواردات السلعية خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة:مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	9,35	9,48	12,01	13,32	17,95	19,86	20,86	26,35	37,99	37,4	38,88	46,92	51,56

Source:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, houserie -jun 2006 pp 72-73  
Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie ,raport 2003 :p31  
Banque d' Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie ,raport 2007:p69  
Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2009:P70

بنك الجزائر : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص 228

نلاحظ اتجاه قيمة الواردات نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة، فضلاً عن انخفاض الدولار الأمريكي، المقومة به الواردات بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية الرئيسية، خاصة اليورو مما يترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة  
حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

تحليل وضعية الميزان التجاري:

بعد أن بينا تطور كل من الصادرات والواردات السلعية سنتعرض إلى تطور رصيد الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين كل من الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-3): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الميزان التجاري	12,3	9,61	6,7	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,6	7,78	18,2	25,96	20,16

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 1 والجدول رقم 2

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (3\_3) يتضح أن الميزان التجاري يسجل فوائض كبيرة، حيث كان المتوسط الميزان التجاري خلال هذه الفترة يبلغ 20.11 مليار دولار، وسجل أدنى قيمة سنة 2002 قدرت بـ 6,7 مليار دولار وفي سنة 2008 سجل أعلى قيمة قدرت بـ 40,6 مليار دولار ويعود هذا الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

وقد تراجع هذا الارتفاع سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض سعره، وابتداءً من سنة 2010 يرجع ويحقق فائض.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

### حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

#### 2- ميزان العمليات غير المنظورة:

أما بالنسبة لميزان العمليات غير المنظورة ( الصادرات والواردات من الخدمات)

فسيبين تطور رصيده من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة

(2012-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة	-4,16	-3,22	-3,41	-3,05	-5,61	-7,35	-6,72	-5,92	-8,92	-9,99	-8,7	-10,84	-10,91

Source:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, housèrie-jun 2006 pp 72-73.

Banque d'Algérie :evolution economique et monetaire en algerie,raport 2003 :p31.

Banque d' Algérie :evolution economique et monetaire en algerie,raport 2007:p69.

Banque d'Algérie: evolution economique et monetaire en algerie,raport 2009 :p70.

بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص228

يتضح من خلال الجدول رقم (3\_4) أن رصيد ميزان العمليات غير المنظورة (الخدمات) سجل عجزاً طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلمهم في الخارج، فضلا حاجة البلد الكبير والمتزايد في أغلب الأحيان للخدمات، وارتفاع تكلفة نقل المحروقات على ظهر السفن الأجنبية ومصاريف النقل الجوي المتمثل في كراء الطائرات الأجنبية ومصاريف الصيانة، التي تتم من قبل الأجانب، وارتفاع كذلك التكاليف أو النفقات على البعثات في الخارج منها النفقات الطلابية والعسكرية ونفقات العلاج في الخارج، بالإضافة إلى البعثات

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

### حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

الدبلوماسية والتمثيل في الخارج، ناهيك عن محدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى.

تفاقم العجز بصفة ملحوظة من 2003 إلى 2012، خاصة سنتي 2005\_2006 حيث سجل الميزان عجزاً بقيمة 7,35- مليار دولار و6,72- مليار دولار على التوالي ليرتفع سنة 2008 مسجلاً 8,92- مليار دولار مواصلاً الارتفاع سنة 2012 ليناهاز 10,91- مليار دولار.

#### 3- ميزان التحويلات:

بعد أن تطرقنا على بند العمليات المنظورة والعمليات الغير المنظورة، سنتناول تطور أرصدة ميزان التحويلات، الجزء الأخير من الميزان الجاري الذي له أهمية، ويعتبر أهم البنود المكونة للميزان الجاري من خلال الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3-5): تطور رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان التحويلات	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	2,06	1,61	2,22	2,78	2,63	2,65	2,64	3,16

Source:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, housèrie- jun 2006 pp 72-73.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2003 :p31.

Banque d' Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2007:p69.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2009 :p70.

بنك الجزائر :التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013،ص228

من خلال الجدول رقم (3-5) يتبين لنا أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة

موجبة طيلة الفترة المدروسة، حيث قدر المتوسط خلال هذه الفترة 2,03 مليار دولار،

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

وسجل انخفاض محسوس سنة 2001 قدرت بـ 0,67 مليار دولار ليعود إلى الارتفاع التدريجي، وسجل أعلى قيمة له سنة 2012 بـ 3,16 مليار دولار.  
بعد تحليلنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشكلة للميزان الجاري، نبين الآن تطور هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري. والجدول الآتي يوضح تطور رصيد الميزان الجاري.

### الجدول رقم (3-6): تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الميزان الجاري	8,93	7,06	4,36	8,84	11,12	21,18	28,95	30,64	34,45	0,4	12,14	17,76	12,41

Source:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, housèrie-jun 2006 pp 72-73.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie ,raport 2003 :p31.

Banque d' Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2007:p69.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2009 :p70.

بنك الجزائر : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص228

يتضح من خلال الجدول رقم (3-6) أن رصيد الميزان الجاري سجل فائضاً خلال الفترة (2000-2012) وقدر المتوسط لهذا الميزان بـ 15,24 مليار دولار، وقد سجل انخفاضاً سنتي 2001 و2002 مسجلاً 7,06 مليار دولار سنة 2001 و4,36 مليار دولار سنة 2002 ليعود الارتفاع إلى غاية 2008 مسجلاً أعلى فائض بـ 34,45 مليار دولار ليسجل أدنى تراجع بشكل كبير جداً سنة 2009 مسجلاً بـ 0,40 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية .

الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة  
حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

ثانياً: أثر سعر الصرف الدينار على الميزان الجاري

بعد أن تطرقنا إلى وضعية الميزان الجاري، سنحاول التعرف على أثر سعر الصرف الدينار على الميزان الجاري، وهذا من خلال التعرف على أثر سعر الصرف الدينار على البنود المكونة للميزان الجاري.

1- أثر سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري:

باستعمال برنامج EVIEWS نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم ( 3-7): أثر سعر الصرف الدينار على رصيد الميزان التجاري 2000-2012

Dependent Variable: CB				
Method: Least Squares				
Date: 05/24/15 Time: 15:18				
Sample: 2000 2012				
Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-1.956773	0.590841	-3.311841	0.0069
C	165.0588	43.82580	3.766247	0.0031
R-squared	0.499278	Mean dependent var	20.11462	
Adjusted R-squared	0.453758	S.D. dependent var	11.21789	
S.E. of regression	8.290935	Akaike info criterion	7.208841	
Sum squared resid	756.1355	Schwarz criterion	7.295756	
Log likelihood	-44.85746	F-statistic	10.96829	
Durbin-Watson stat	1.481429	Prob(F-statistic)	0.006931	

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 4 EVIEWS

$$CB=165,05 - 1,95 PC$$

$$DW = 1,48 R^2 = 0,49$$

حيث:

CB: الميزان التجاري

PC: سعر الصرف

R<sup>2</sup>: معامل التحديد

DW: قيمة دوربين واستون

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

التفسير الإحصائي: نلاحظ أن معامل رصيد الميزان التجاري معنوي عن مستوى 5% وبالتالي فهو مقبول إحصائياً بينما معامل التحديد  $R^2=0,49$  مقبول بمعني PC يغير رصيد ميزان التجاري بنسبة 49% والباقي يعود لعوامل أخرى، أما قيمة دوربين واستون  $DW=1,48$  بمعني النموذج خالي من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

التفسير الاقتصادي: نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري بمعني إذا زاد سعر الصرف بمقدار وحدة واحد 1 دج هذا يؤدي إلى تخفيض رصيد الميزان التجاري بمقدار 1,95 مليار دولار، أي تناقص في رصيد الميزان التجاري ويمكن ترجمة هذه الوضعية بفشل سياسة تخفيض قيمة الدينار في خفض قيمة الواردات وزيادة قيمة الصادرات ، وتحسين وضعية الميزان التجاري ولا يعود هذا الى عدم فعالية هذه السياسة ( سياسة تخفيض قيمة العملة )، لكنها تفترض اقتصاد ذو هيكله متنوعه وجهاز إنتاجي قوي، على خلاف الاقتصاد الجزائري المعتمد بنسبة كبيرة على عائدات المحروقات.

### 2- أثر سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان العمليات غير المنظورة

باستعمال برنامج 4 EVIEWS نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم ( 3-8): أثر سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان العمليات غير المنظورة 2000-

2012

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	0.263023	0.199059	1.321335	0.2132
C	-26.31524	14.76523	-1.782245	0.1023
R-squared	0.136979	Mean dependent var	-6.832308	
Adjusted R-squared	0.058523	S.D. dependent var	2.878782	
S.E. of regression	2.793275	Akaike info criterion	5.032945	
Sum squared resid	85.82624	Schwarz criterion	5.119860	
Log likelihood	-30.71414	F-statistic	1.745926	
Durbin-Watson stat	0.440139	Prob(F-statistic)	0.213214	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 4 EVIEWS

الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة  
حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

$$BOS = -26,31 + 0,26PC$$

$$R^2 = 0,13$$

حيث:

BOS: ميزان العمليات غير المنظور

R<sup>2</sup>: معامل التحديد

PC: سعر الصرف

التفسير الإحصائي: نلاحظ أن عامل PC غير معنوي عند مستوى 10% ومعامل التحديد يساوي 13% وهو ضعيف جداً بمعنى أن تغيرات سعر الصرف لا تؤثر على ميزان العمليات غير المنظورة.

التفسير الاقتصادي: إن طبيعة هيكل الميزان التجاري الجزائري واعتماده على منتج وحيد كمصدر للعملة الصعبة تبطل فعالية تخفيض قيمة الدينار على ميزات الخدمات، مما يعني أن قيمة الصادرات والواردات غير المنظورة شأنها شأن الصادرات والواردات المنظورة، تمتاز بعدم المرونة إتجاه التغير في سعر صرف الدينار، وعجز الطرف الجزائري تقديم خدمات للخارج أي عدم القدرة على خلق صادرات خدمتية.

### 3- أثر سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان التحويلات:

باستعمال برنامج EVIEWS 4 نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (3 - 9): أثر سعر الصرف الدينار على رصيد ميزان التحويلات 2000-2012

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-0.089981	0.053270	-1.689169	0.1193
C	8.702881	3.951282	2.202546	0.0499
R-squared	0.205965	Mean dependent var	2.037692	
Adjusted R-squared	0.133780	S.D. dependent var	0.803152	
S.E. of regression	0.747501	Akaike info criterion	2.396476	
Sum squared resid	6.146333	Schwarz criterion	2.483391	
Log likelihood	-13.57709	F-statistic	2.853290	
Durbin-Watson stat	0.454665	Prob(F-statistic)	0.119297	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج EVIEWS 4

$$TB = 8,7 - 0,089Pc$$

$$R^2 = 0.2$$

حيث:

TB: ميزان التحويلات

R<sup>2</sup>: معامل التحديد

PC: سعر الصرف

التفسير الإحصائي: نلاحظ أن عامل PC غير معنوي عند المستوى 10% بينما معامل التحديد  $R^2 = 0,2$  وهو ضعيف بمعنى أن تغيرات سعر الصرف لا تؤثر على ميزان التحويلات.

التفسير الاقتصادي: عدم مرونة رصيد ميزان التحويلات لتغيرات سعر الصرف، أي أن التحويلات قد لا تنظر في كثير من الأحيان إلى حالة سعر صرف العملة، خاصة تحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن أو المساعدات التي تأتي من الدول الأخرى.

المطلب الثاني: تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف

بعدها تطرقنا في المطلب الأول إلى تحليل وضعية ميزان الجاري وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف، نتناول في هذا المطلب دراسة تحليل ميزان العمليات الرأسمالية وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف، وهذا من خلال تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية ثم التطرق إلى أثر سعر الصرف الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

### أولاً: تحليل وضعيّة ميزان العمليات الرأسمالية

تفيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائناً أو مديناً، أو التغيير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ويتضمن هذا الميزان رأس المال + الذهب.

سنحاول التعرف على وضعيّة ميزان العمليات الرأسمالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة

(2000 - 2012)

الوحدة: مليار الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,22	-0,99	2,54	3,45	3,17	2,37	-0,36

Source

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, housèrie-jun 2006 pp 72-73.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2003 :p31.

Banque d' Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2007:p69.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, raport 2009 :p70.

بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص228

من خلال الجدول أعلاه قدر المتوسط لميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2012-2000) بـ -0,88 مليار دولار، حيث اتسم هذا الميزان بأرصدة سالبة طوال الفترة المدروسة ماعدا السنوات (2008-2009-2010-2011)، وقد أخذ ميزان العمليات الرأسمالية بالتحسن خلال سنتي (2001-2002)، ثم عاد إلى الانهيار إلى غاية

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

### حالة الاقتصاد الجزائر 2000-2012

(2006)، حيث عرف أكبر قيمة عجز 11,22- مليار دولار سنة (2006) و عرف عجز بـ 4,24- مليار دولار سنة 2005، وهذا راجع إلى التسديد المسبق للديون الخارجية، ثم تحسن مرة أخرى ليسجل قيمة 0,99- مليار دولار سنة (2007) ليواصل تحسنه مسجلاً فائضاً منذ بداية الإصلاحات مسجلاً 2,54 مليار دولار سنة (2008)، وكانت أعلى قيمة للفائض وهي 3,45 مليار دولار سنة 2009 ويرجع هذا إلى انخفاض تكاليف الديون الخارجية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

ثانياً: أثر سعر الصرف الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية

باستعمال برنامج 4 EIEWS نتحصل على النتائج التالية:

الجدول (3-11): أثر سعر الصرف الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية 2000-2012

Dependent Variable: OC Method: Least Squares Date: 05/24/15 Time: 15:31 Sample: 2000 2012 Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-0.170866	0.281492	-0.607000	0.5562
C	11.77500	20.87974	0.563944	0.5841
R-squared	0.032410	Mean dependent var	-0.881538	
Adjusted R-squared	-0.055553	S.D. dependent var	3.844667	
S.E. of regression	3.950015	Akaike info criterion	5.725954	
Sum squared resid	171.6288	Schwarz criterion	5.812869	
Log likelihood	-35.21870	F-statistic	0.368448	
Durbin-Watson stat	1.036886	Prob(F-statistic)	0.556173	

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 4 EIEWS

$$OC = 11,77 - 0,17PC$$

$$R^2 = 3\%$$

حيث:

OC: العمليات الرأسمالية

R<sup>2</sup>: معامل التحديد

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

PC: سعر الصرف

التفسير الإحصائي: نلاحظ أن معامل PC غير معنوي عند مستوى 10% ومعامل التحديد 3% ضعيف جداً بمعنى لا توجد علاقة تفسيرية بين تغيرات سعر الصرف وميزان العمليات الرأسمالية.

التفسير الاقتصادي: تخفيض قيمة العملة على ميزان العمليات الرأسمالية يبقى إرتباطه ضعيف بتغير سعر صرف الدينار، وهذا لكون حساب رأس مال يتكون أساساً من بند القروض التي تحصل عليها الدولة ولا يعتبر سعر الصرف شرطاً ضرورياً للحصول عليها، (حيث عرف ميزان العمليات الرأسمالية تحسن وهذا نتيجة لإرتفاع أسعار البترول بشكل كبير مما سمح بتسديد جزء معتبر من الديون)، وكذلك الاستثمار الأجنبي رغم أنه يتأثر بتقلب سعر الصرف إلا أنه يمثل مساهمة تكاد تكون منعدمة في تكوين رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، رغم أنه سجل خلال السنوات الأخيرة للفترة المدروسة إنتعاشاً.

**المطلب الثالث: تحليل وضعية الميزان الكلي وتأثيراتها لتغيرات سعر الصرف**

سنحاول في هذا المبحث تحليل وضعية ميزان المدفوعات ومقرنتها بسعر الصرف الدينار لمعرفة ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

**أولاً: تحليل وضعية ميزان المدفوعات**

لم يبق لنا إلا أن نتعرف على وضعية ميزان المدفوعات وبيان تطور كل من الرصيدين الجاري والرأس مالي عليه من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة  
حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

الجدول رقم (3- 12): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة

(2012 - 2000)

الوحدة: مليار الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94	17,73	29,55	36,99	3,85	15,32	20,14	12,05

Source:

Banque d'Algérie, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, housérie-jun 2006 pp 72-73.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003 :p31.

Banque d' Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2007:p69.

Banque d'Algérie: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2009 :p70.

بنك الجزائر :التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013،ص228

من خلال الجدول نلاحظ تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2012) سجل قيمة موجبة وقدر المتوسط خلال هذه الفترة 14,36 مليار دولار، حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض هامة حيث كانت أدنى فائض سنة 2002 قدرت بـ 3,65 مليار دولار وأعلى فائض سنة 2008 قدر بـ 36,99 مليار دولار، ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار المحروقات، رغم استمرار العجز في ميزان العمليات الرأسمالية.

الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة  
حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

ثانياً: أثر سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات  
باستعمال برنامج 4 EVIEWS نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (3-13): أثر سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات 2000-2012

Dependent Variable: PB Method: Least Squares Date: 05/24/15 Time: 15:00 Sample: 2000 2012 Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PC	-1.970560	0.454543	-4.335254	0.0012
C	160.3270	33.71585	4.755241	0.0006
R-squared	0.630803	Mean dependent var	14.36154	
Adjusted R-squared	0.597240	S.D. dependent var	10.05043	
S.E. of regression	6.378341	Akaike info criterion	6.684331	
Sum squared resid	447.5156	Schwarz criterion	6.771247	
Log likelihood	-41.44815	F-statistic	18.79443	
Durbin-Watson stat	2.313605	Prob(F-statistic)	0.001184	

المصدر : من اعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج 4 EVIEWS

$$PB = 160,32 - 1,97 PC$$

$$R^2 = 0,63 \quad DW = 2,31$$

حيث:

PB: ميزان المدفوعات

PC: سعر الصرف

$R^2$ : معامل التحديد

DW: دوربين واستون

التفسير الإحصائي: نلاحظ أن معامل رصيد ميزان المدفوعات معنوي عند المستوى 5% وبالتالي فهو مقبول إحصائياً، بينما معامل التحديد  $R^2 = 0,63$  مقبول بمعنى PC يغير رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 63% والباقي يعود لعوامل أخرى ، أما قيمة دوربين واستون  $DW = 2,31$  بمعنى النموذج خالي من الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

### حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

التفسير الاقتصادي: نلاحظ أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات بمعنى إذا زاد سعر الصرف بمقدار وحدة واحد 1دج، هذا يؤدي إلى تخفيض رصيد ميزان المدفوعات بمقدار 1,97 مليار دولار.

إجمالاً يمكن القول أن للميزان الكلي، والذي يتأثر برصيد الميزان التجاري الذي يعتمد بدوره على عائدات الصادرات النفطية التي تساهم بحوالي 97 % من قيمة الصادرات الاجمالية، أما بالنسبة لميزان العمليات الرأسمالية خلال (2008-2011) سجل رصيد موجب ساهم به في دعم الرصيد الموجب لميزان المدفوعات وكان هذا بسبب التسديد المسبق للديون وإرتفاع مستوى الاحتياطات الرسمية بالإضافة إلى زيادة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر، ويفسر هذا كله أن تأثير تخفيض سعر الصرف على رصيد ميزان المدفوعات كان ضعيفاً وهذا بإعتبار أن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات النفطية، كما أن له تأثير ضعيف جداً في رصيد ميزان العمليات الرأسمالية.

سنحاول فيما يلي التعرف على تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة مع سعر صرف الدينار من خلال الشكلين التاليين:

#### الجدول رقم (3-14): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2012)

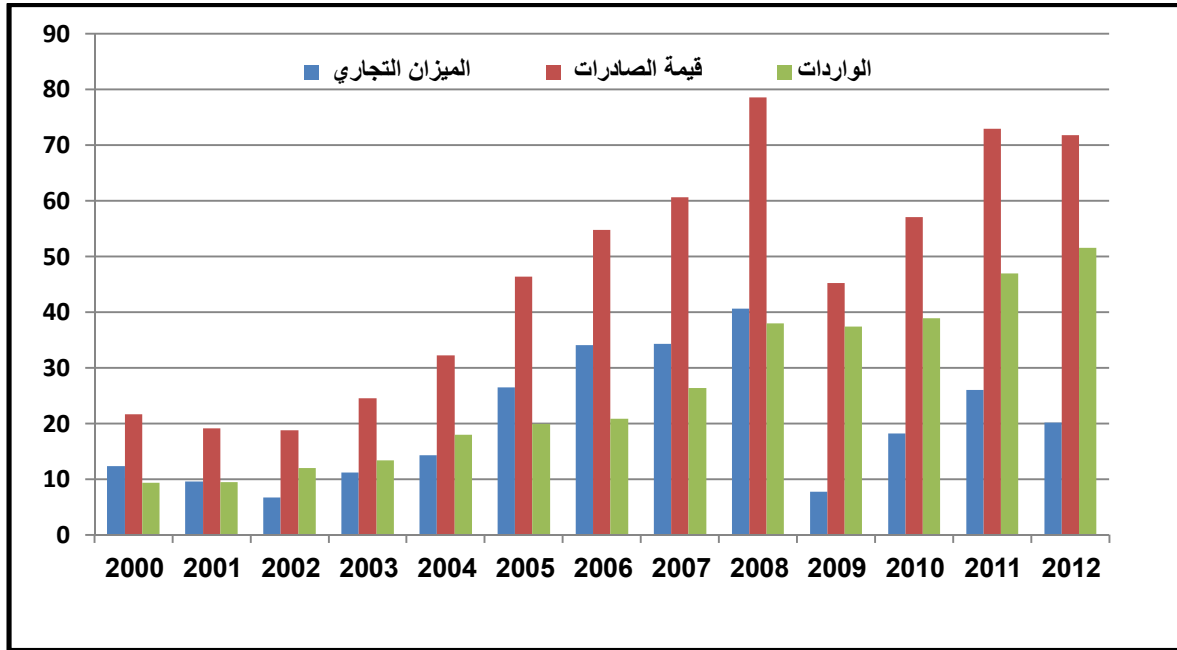
الوحدة: مليار الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الميزان التجاري	12,3	9,61	6,7	11,1	14,3	26,5	34,1	34,2	40,6	7,78	18,2	26	20,16
الصادرات	21,7	19,1	18,7	24,5	32,2	46,3	54,7	60,6	78,6	45,2	57,1	72,9	71,7
الواردات	9,35	9,48	12	13,3	18	19,9	20,9	26,4	38	37,4	38,9	46,9	51,56

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة  
حالة الإقتصاد الجزائري 2000-2012

الشكل رقم (3 - 2): الميزان التجاري 2000-2012



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (14) بالاعتماد على برنامج EXCEL.

الجدول رقم (3-15): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2012)

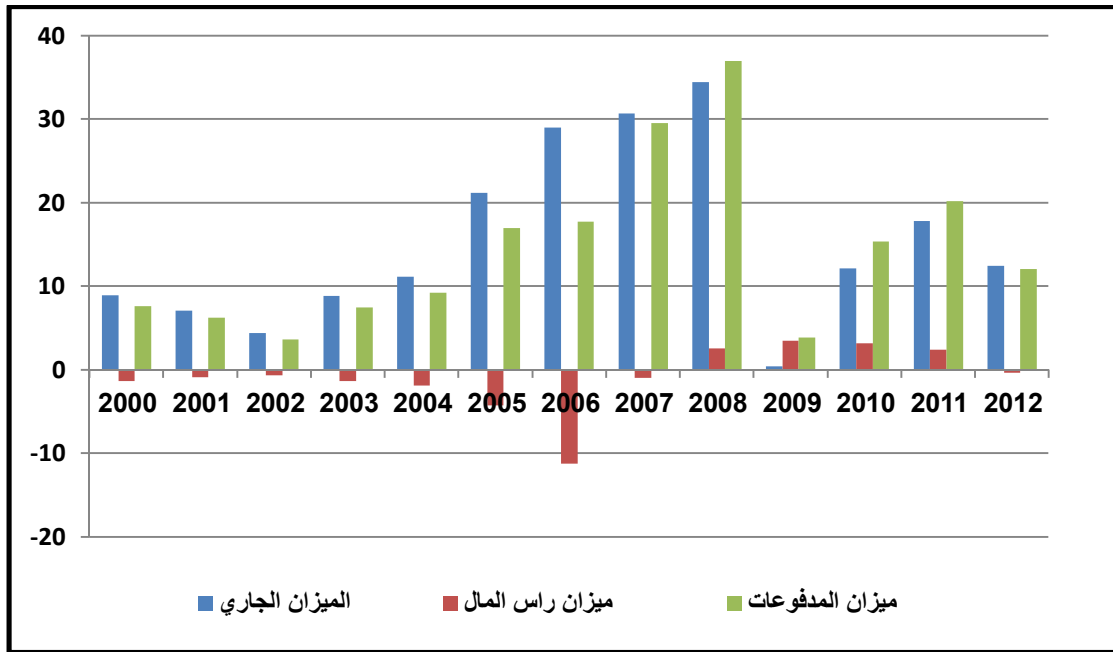
الوحدة: مليار الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,9	17,7	29,6	37	3,85	15,3	20,1	12,05
رصيد الميزان الجاري	8,93	7,06	4,36	8,84	11,1	21,2	29	30,6	34,5	0,4	12,1	17,8	12,41
رصيد ميزان العمليات الرأسمالية	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,24	-11,2	-0,99	2,54	3,45	3,17	2,37	-0,36

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الإقتصاد الجزائري 2000-2012

الشكل رقم ( 3 - 3 ): رصيد ميزان المدفوعات 2000-2012



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (15) بالإعتماد على برنامج EXCEL.

يتضح لنا من خلال الشكلين السابقين أن الفائض في الميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الإجمالي، فضلاً على أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بأسعار النفط، أي بالصادرات النفطية التي تمثل حالياً 97% من إجمالي الصادرات، لذلك نلاحظ ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وباعتباره أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفاً في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهذا باعتباره أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية .

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة

### حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

وفي الأخير نعرض الشكل رقم (3-4) والشكل رقم (3-5) اللذان يوضحا تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة 2000\_2012.

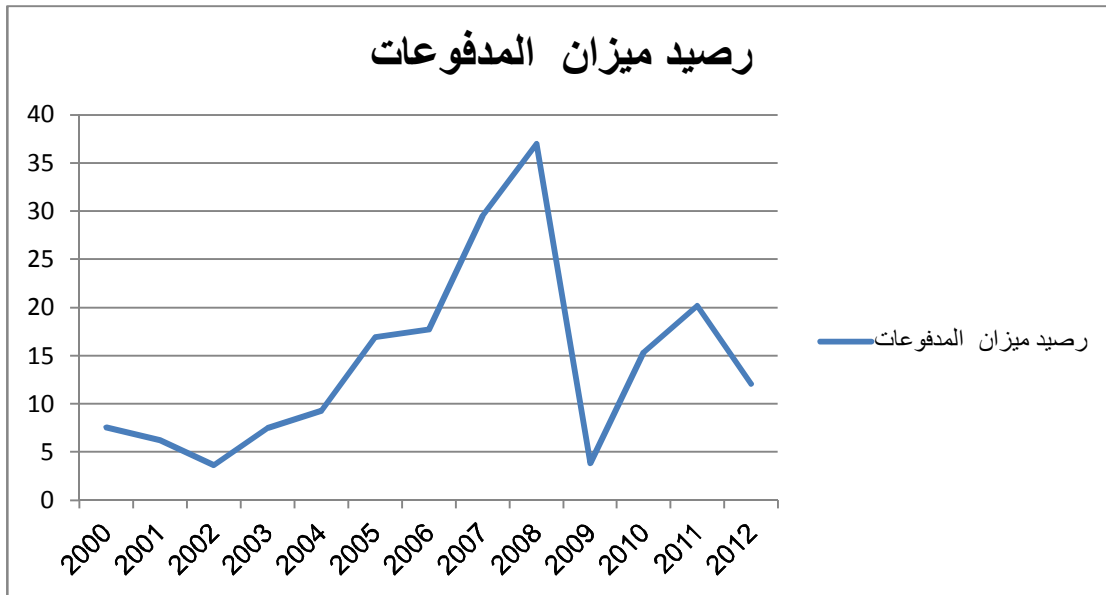
الجدول رقم (3-16) : تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2012)

الوحدة: مليار الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد ميزان المدفوعات	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,9	17,7	29,6	37	3,85	15,3	20,1	12,05
سعر الصرف الدينار	75,3	77,3	79,6	77,3	72,1	77,3	72,6	69,4	64,6	72,6	74,4	72,9	77,53

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

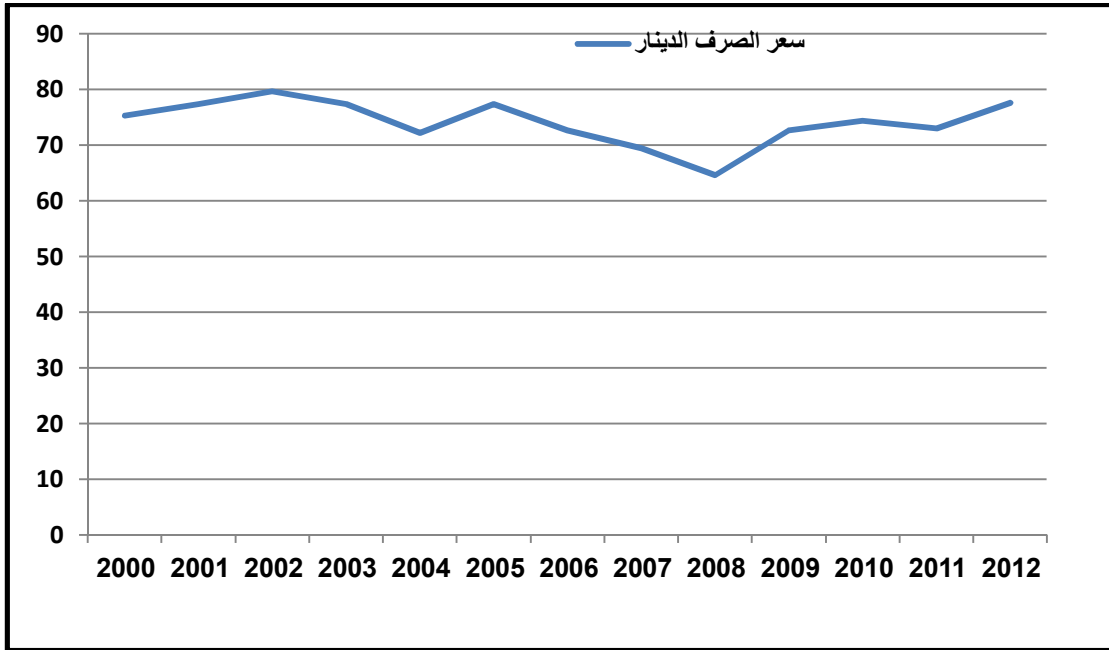
الشكل رقم (3-4) : تطور رصيد ميزان المدفوعات 2000-2012



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (16) بالإعتماد على برنامج EXCEL.

## الفصل الثالث — أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 2000-2012

الشكل رقم (3-5) : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري ( 2000 - 2012 )



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول رقم (16) بالإعتماد على برنامج EXCEL .

يتضح من الشكل رقم (4) والشكل رقم (5) أعلاه أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لم يتبع سعر صرف الدينار في الزيادة، فنلاحظ ارتفاع مستمر لسعر صرف الدينار بينما تذبذب في رصيد ميزان المدفوعات، ويعني هذا أن تأثير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات ضعيف.

خلاصة:

إن التحليل الاقتصادي لأثر تعديل سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري يبرز لنا الضعف النسبي لهذا الأثر على مختلف عناصر ميزان المدفوعات، فعلى مستوى الحساب الجاري الذي يتحكم الميزان التجاري بنسبة كبيرة في وضعيته، لم يكن مرنا بشكل تام للتخفيض المستمر في قيمة العملة، أما بالنسبة للحساب رأس المال فاستجابته لتعديل سعر صرف الدينار الجزائري ضلت جد ضعيفة، وهذا لكون حساب رأس المال يتكون أساسا من بند القروض التي تحصل عليها الدولة ولا يعتبر سعر الصرف شرطا ضروريا للحصول عليها .

كما تبين لنا من خلال التحليل السابق للميزان الكلي للمدفوعات أن هذا الأخير يعتمد في تكوين رصيده بشكل كبير على الميزان الجاري الذي يعتمد بدوره على رصيد الميزان التجاري، حيث يخضع هذا الأخير لتقلبات أسعار المحروقات وباعتبار أن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات النفطية، كما أن له تأثير ضعيف على ميزان رأس المال وبالتالي لم يكن تأثيره إيجابياً على رصيد ميزان المدفوعات بنفس مستوى التخفيضات والانزلاقات في قيمة العملة الوطنية، ومن هذا كله نخلص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى أن النتائج التي حققت من سنة 2000\_2012 على مستوى التوازن الكلي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية، وانخفاض خدمات الديون، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة الرشاد المالي.

هذه النتائج المحققة لا تعني عدم فعالية هذه السياسة (سياسة تخفيض قيمة العملة)، لكنها تفترض اقتصاد ذو هيكل متنوعة وجهاز إنتاجي قوي، على خلاف الاقتصاد الجزائري الذي يقبع تحت رحمة عائدات المحروقات.

العلمة العالمة

### الخاتمة العامة:

إن سعر الصرف هو القيمة التي تتخذ على أساسها العملة الوطنية سعراً لها في مقابل العملات الأجنبية، حيث يمكن ببساطة اعتبار العملة كأى سلعة من السلع الأخرى التي تتخذ سعراً معيناً لها مقيماً بالعملات الأخرى وفقاً لتفاعلات قوى العرض والطلب عليها، ويعد التحكم بسعر الصرف من إحدى المهام الأساسية للبنك المركزي في الاقتصادات المعاصرة نظر للدور الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على مختلف نواحي البنية الاقتصادية، حيث تعكس أهمية هذا الدور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الأساسية تستخدم لتقييم مدى نجاح وسلامة أي منظومة اقتصادية، يعد رصيد ميزان المدفوعات أحد أهم هذه المؤشرات.

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

إن استخدام الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية لاستعادة التوازن لميزان المدفوعات كان فاشلاً رغم الجهود الكبيرة للدولة المبذولة في سبيل إنجازه، ولم يكن هذا الفشل بسبب عدم فاعلية هذه السياسة وإنما لضعف الاقتصاد الجزائري واعتماده على المحروقات كمورد للعملة الصعبة إذا بلغ سنة 2010 أكثر من 97 بالمائة من إجمالي الصادرات الوطنية، حيث تفترض سياسة التخفيض اقتصاد ذو هيكل متنوعة وجهاز إنتاجي قوى.

لقد عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها ميزان المدفوعات في الجزائر استقرار في الفترة ما بين 2000\_2012 من الدراسة، وذلك بفضل الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار البترول.

ويرجع الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

كما أن الوردات لم تتراجع قيمتها بل استمرت في الزيادة. وهذا يعني عدم مرونة الطلب على الوردات.

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن سؤال جوهري يتمثل في ما مدى تأثير تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات سواء كان التعديل مقصودا أي عن طريق سياسيات تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق التوازن في الميزان المدفوعات وذلك من خلال تشجيع الصادرات وكبح الواردات من خلال سياسية تخفيض العملة وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات.

### نتائج البحث:

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

- سمح لنا البحث من تأكيد الفرضية الأولى يمكن أن يكون سعر الصرف أداة فعالة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات سواء من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تؤدي إلى رفع حجم الصادرات والحد من الواردات وذلك بتوفير مجموعة من الشروط أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف التي تمكن من تخصيص أمثل لعائدات الدولة من العملة الصعبة ومراعاة التوازن الخارجي. (صحة الفرضية)

- نجاح سعر الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن في الميزان المدفوعات يتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد وبينته الاقتصادية والتنظيمية ومرونة الجهاز الإنتاجي لها. (صحة الفرضية)

- تخفيض العملة الوطنية الدينار لم يحقق النتائج الموجودة ويرجع ذلك إلى ضعف المنتوجات القابلة للتصدير، كما أن الصادرات النفط لا يمكن زيادة حجمها دون استشارة منظمة أوبيك، كما أن معظم الواردات في الأساس مواد غذائية، أدوية، وبعض التجهيزات التي تدخل في العملية الإنتاجية لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان سعرها. (صحة الفرضية)

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات فضلا عن كونه أداة هامة في تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات.

- يعبر الاختلال في ميزان المدفوعات عن خلل في الاقتصاد وبالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية هذا الخلل.

- سعر الصرف عامل ضروري أساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكن غير كافي إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الايجابي المرجو.

- البنية الاقتصادية للدول النامية تجعل لا توازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة الوطنية أمر غير ممكن أو نسبي في أحسن الأحوال وهي تتميز بضعف جهازها الإنتاجي الذي لا يسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة في وقت قصير كما أن غالبية الواردات ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها مهما ارتفعت أسعارها.

- لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات.
- إن النتائج التي تحققت في الفترة (2000-2012) على مستوى التوازن الكلي من تحسن لرصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف، وتراجع المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الديون وغيرها، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.
- يفترض من الناحية النظرية أن يترتب عن تخفيض القيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها، وهو ما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، ومن ثم يحدث تحسن في رصيد ميزان المدفوعات ككل.

### التوصيات:

- من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر تعديل سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، يمكن أن نقدم بالتوصيات والاقتراحات التالية:
- العمل على الاستفادة من جميع الموارد الكامنة في الاقتصاد الوطني خاصة فيما يتعلق بالطاقات البشرية وتفعيل الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات، حيث أنها لا تقل أهمية عن سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات.
- العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي بغية القضاء نهائياً على هذا الأخير.
- ضرورة خلق وتوسيع مكاتب الصرف، من أجل توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة وتجنب التعامل في السوق الموازي، إضافة إلى أن هذه المكاتب تعمل على تشجيع قطاع السياحة.

- تنويع الواردات خارج منطقة الأورو للحد من خسائر الصرف الناتجة عن تحويل الدولار للأورو.
- ضرورة التفكير في وضع سياسية اقتصادية تسمح بتنويع الاقتصاد الجزائري لوضعه في مأمن نسبي من تقلبات الاقتصاد العالمي، وذلك باستغلال الفوائض المالية المتاحة لإحداث تنمية حقيقية، وعدم تركها مجمدة في شكل أدونات الخزنة الأمريكية.

### أفاق البحث:

من خلال ما تم عرضه في الموضوع والنتيجة التي توصلنا إليها، فإننا نعتبر بحثنا هذا قاعدة للانطلاق في مواضيع أخرى يمكن أن تساهم أكثر في إثراء موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات، وفيما يلي نقترح بعض المواضيع المطروحة للمعالجة:

- \_دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزانية الدولة.
- \_دراسة أثر تغير سعر الصرف على تنافسية قطاع صناعي معين او قطاع زراعي .
- \_دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الواردات.



# قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

الكتب

1. بكري كامل، الاقتصاد الدولي "التجارة الخارجية والتمويل"، درا الجامعية، مصر، 2001.
2. جوزي جميلة، أسس الاقتصاد الدولي " النظريات والممارسات " ، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
3. حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1991.
4. الحجاز بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.
5. الحسيني عرفان تقني، التمويل الدولي، ط1، دار المجدلاوي، الأردن، 2007.
6. حشيش عادل أحمد وشهاب مجدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية. 2005.
7. خلف الله فليح حسن ، الاقتصاد الكلي، ط1 ، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2007.
8. خلف الله فليح حسن، التمويل الدولي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
9. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي "الاقتصاد الدولي"، دار الجامعة، الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.

10. سعيد مطر موسى وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
11. صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
12. عبد السلام رضا، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، دار المكتبة العصرية، مصر، 2007.
13. عزي الأخضر أبو علاء، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
14. عفيفي سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
15. العقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
16. عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005.
17. قدي عبد المجيد، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس (دار البيضاء)، الجزائر، 2011.
18. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
19. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
20. لعويسات جمال الدين، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

21. مجيد ضياء، الاقتصاد النقدي ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
22. محمود شهاب مجدي، حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 1998.
23. محمود عبد العزيز عمارة رانيا ، تحرير التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
24. محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
25. مصطفى أحمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
26. نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011.
27. النقاش غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، عمان ، 1996.
28. الوزاني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، الأردن، 2002.
29. يوسف توفيق عبد الرحيم، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. MICHEL BAILES ET D'AUTRES , l'essential sur l'économie, copyright édition Foucher, Paris, 4<sup>ème</sup> édition ، 2006.
2. SAMIA OULOUNIS ، Gestion financière international, OPUF, Grenoble, 2005.

### ثالثا: الرسائل والأطروحات

1. أوباية صالح، أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي ،مذكرة ماجستير، فرع التجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2010-2011.
2. عمارة خديجة، تأثير تقلبات سعر الصرف على تنافسية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة ما بين (2000-2010)، مذكرة ماستر أكاديمي، فرع إدارة أعمال التجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،جامعة المسيلة،2012 - 2013.
3. بن جوي جمعة، أثر تغيير سعر الصرف على ميزان مدفوعات، مذكرة الماستر(أكاديمي)، فرع إدارة الأعمال التجارة الدولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2001. 2012.
4. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستر، فرع التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2010-2011.
5. عبد الجليل هجيرة ، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري(دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستر، فرع مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011، 2012.
6. حراد مريم ، دراسة تحليلية قياسية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية- دراسة حالة الجزائر ( 1970 -2007)، مذكرة ماجيستر، فرع اقتصادي كمي. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، 2012.

7. كمال العقريب ، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات (دراسة حالة الجزائر (، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 2005-2006.
8. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي -حالة الجزائر(1990-2004)، أطروحة ودكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
9. بوزاهر سيف الدين، أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية (حالة الجزائر)، مذكرة ماجيستر، فرع نقود مالية و بنوك ، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
10. العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2000)، مذكرة ماجيستر، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2001-2002.
11. خليفة عزي ،سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام الثنبيت و نظام التعويم المدار و تأثير على ميزان المدفوعات -حالة الجزائر ( 1985 - 2008)، مذكرة ماجيستر، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و تجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2012.
12. عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثر ميزان المدفوعات (1990-2010) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011-2012.

13. بن قدوري على، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه، فرع علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012-2013.
14. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرفي الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، فرع علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجيستر، جامعة بسكرة، 2012-2013.

### ثالثا: المجالات

1. بالقاسم العباس، سياسيات أسعار الصرف، جسر التنمية، العدد 23، الكويت، 2003.
2. جلال جويدة القصاص، ميزان المدفوعات المصري، مجلة الجمارك المصرية، العدد 468-2013.
3. زايري بالقاسم، إدارة احتياطات الصرف و تمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان. 2008.

### رابعا: التقارير

- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie, housérie- juin 2006.
- Banque Algérie : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2003.
- Banque Algérie : Evolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2007.
- Banque Algérie : Evolution économique et monétaire en Algérie ; rapport 2009.
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.

**B**

## المخلص:

تناولنا في مضمون هذه الدراسة موضوع تعديل سعر صرف العملة في الجزائر وتأثيره على ميزان المدفوعات، محاولين الاجابة على الاشكالية المطروحة في البحث وهي: كيف أثر سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة (2000-2012) ؟ وكان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحليل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري ومعرفة تأثيرها على ميزان المدفوعات، حيث تمت مناقشة الموضوع من خلال عناصر أساسية أهمها: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، تخفيض العملة، لتمكن في النهاية من تتبع مرونة عناصر المدفوعات الجزائري للتعديلات في قيمة الدينار، وخلصنا في الأخير إلى أن ضعف هيكل الاقتصاد الجزائري مكن من فشل سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، ما يستلزم على الجزائر ضرورة استغلال الانفراج المالي ووضع سياسة اقتصادية تمكنها من الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي ذو المورد الاقتصادي الوحيد .

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، ميزان المدفوعات، تخفيض العملة.

## Résumé

Nous avons abordé dans la présente étude l'ajustement du taux de change en Algérie et son incidence sur la balance des paiements, en nous efforçant de répondre à la problématique posée dans notre recherche dans les termes suivants : comment le taux de change du dinar a-t-il influé sur la balance des paiements algérienne au cours de l'exercice (2000 – 2012) ?

L'objectif principal de cette étude est d'analyser la politique de dévaluation du dinar algérien et en comprendre l'incidence sur la balance des paiements, le sujet ayant été abordé à travers un certain nombre d'éléments essentiels dont : le taux de change, la balance des paiements, la dévaluation de la monnaie, afin de parvenir à tracer l'élasticité des éléments de paiements algériens concernant les ajustements de la valeur du dinar. Nous en sommes venus à la conclusion que la faiblesse de la structure de l'économie algérienne a causé l'échec de la politique de dévaluation de la monnaie sur la balance des paiements, et de fait l'Algérie doit exploiter l'accalmie financière pour l'élaboration d'une politique économique lui permettant de sortir de l'économie rentière dépendant exclusivement des revenus des hydrocarbures.

**Mots clés:** Taux de change – balance des paiements - dévaluation